

شرح اللؤلؤ المنصود

شرح اللؤلؤ المنصود نظم متن المقصود
بقلم الفقير الـكـدـر الـرحـمـن

المجلد الأول

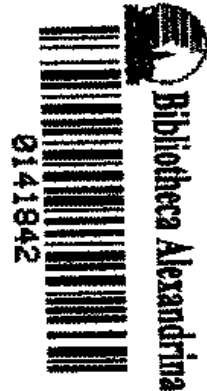
عفا الله عنه وعافاه آمين

المدون بالشمس العالی تبار العلوم الدینیة بمكة المكرمة

الطبعة الاولى

١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م

الناسخ
دار المجمع العلمي للنشر والبيروت
شارع الملك عبد العزيز بجدة
تليفون ٢٥٠٤٥



فِي الْعَالَمِينَ

الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية
رقم الترخيص : ٤١٤٤
رقم التسجيل : ٤١٤٤

شرح الوالو المنصود

شرح الوالو المنصود نظم متن المقصود

بقلم الفقير المسكين والضعيف والرجل

الشيخ محمد بن عبد الله

رحمنا الله ونعم الوكيل

المدرسة بالشمع العالي بدار العلوم الدينية بمكة المكرمة

الطبعة الاولى

١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م

الناشر

دار التجميع العلمي للنشر والدراسات

شارع الملك عبد العزيز بجدة

تليفون ٢٥٠٤٥

تقديم

ان احسن تبر صاغه اللسان فى مقامات الكلام ، وابهى حبر حاكنه
ليثان وصرفته الأقلام حمد الله تعالى المنزه عن المثال وشائبة الاعلال .
حمده سبحانه وهو الكريم المتعال . واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك
له القدس فى ذاته وصفاته عما يقول الجاهل . واشهد ان سيدنا محمدا عبده
ورسوله مصدر الأفضال البالغ فى الفصاحة والبلاغة ذروة الكمال ، صلى الله
عليه وعلى آله واصحابه المؤسسين لقواعد الدين ، وعلى التابعين لهم باحسان
الى يوم الدين وعنا معهم بفضلك ورحمتك يا أرحم الراحمين .

اما بعد .. فقد طلب منى من لا تسعنى مخالفته ان اكتب ما تيسر
نرحا على ارجوزتى الموسومة باللؤلؤ المنضود نظم متن المقصود فى علم
لصرف . فاجبته الى ذلك وان لم اكن من اهل تلك المهامه والمسالك . وليبيت
بعوته لتشملنى بركته فشرعت فى ذلك مجانبيا التطويل الممل والاختصار
لغزل . وسميته (بفتح الودود . بشرح اللؤلؤ المنضود . نظم متن المقصود)
بغالب ما اعتمد عليه فى النقل شروح المقصود كالمطلوب . وشرح السعد على
لقرنجانى .

راجيا من الله عز وجل ان يصلح السرائر والنيات ، ويوفق للصواب
يسسد الخطوات . ومؤملا من الأخ الصالح ومن اطلع على الكتاب ان
ينسانى من صالح الدعوات . والمرجو ممن اطلع على شىء فى كتابى هذا
ما زلت به القلم او طفى به القلم . مما ادى اليه فكرى الفاتر ونظرى
لقاصر ان يسد الخلل ويصلح ما حصل فقلما سلم مكنار او اقبل له عثار
فى المثل «من آلف فقد استهف» والله اسأل ان ينفع به متنا وشرحا نفعا عاما
نه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير . وهذا أو ان الشروع فى المقصود
هون الملك المعبود فاقول وبالله التوفيق .

المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ابتدأت بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز وعملاً بنجبر : « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله فهو أوتر » ، وفي رواية : أقطع ، وفي رواية : أجزم . وعلى كل فالمعنى أنه ناقص قليل البركة ، وإن تم حساً فلا يتم معنى ، وفي رواية بالحمد لله بدل بسم الله وفي أخرى بذكر الله ، والباء في بسم أصلية متعلقة بمحذوف وجوباً وكونه فعلاً مضارعاً ومن مادة التأليف هنا ومتأخراً أولى ، والاسم عند البصريين مشتق من السمو وهو العلو فأصله سمو حذفتم لامه وعوض عنها همزة الوصل وجمعه أسماء ، والباء للمصاحبة التبركية على المختار ومنه قوله تعالى : « اهبط بسلام » ، ولسلامته عن التكلف وارتكاب المجاز ، وقيل : للاستعانة وقيل للإلصاق وهو أولى من الاستعانة لأنه حقيق هنا ، تقول : أمسكت يزيد إذا قبضت على شيء مما يحبسه من يد أو نوب أو نحوها ، والاستعانة لا تكون كذلك لأنها تستعمل في المجاز غالباً وما هنا من قبيل مسألة الثوب بل أولى لعدم الواسطة هنا أفاده العلامة الأمير . ١ هـ . مخلوف . (والله) علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع الكمالات وهو علم غير مشتق على الأصح وهو أعرف للمعارف على الإطلاق ، وقيل مشتق وأصله على هذا إله كيأمام أدخلت عليه أل للتعريف ثم حذفتم همزة اعتباراً أو تخفيفاً ونقلتم حركتها إلى اللام ثم سكنت اللام الأولى وأدغمت في الثانية تسهلاً وقيل خير ذلك والأصح الأول ، وهو كونه غير مشتق ، ولا يرد عليه ظاهر قوله تعالى : (صراط العزيز الحميد .. الله) إنه نعت فيكون مشتقاً ما قيل إنه بدل كقولك مررت بالرجل الكريم زيد ،

(فوائد) الأولى : إن هذا الاسم الكريم وهو لفظ الجلالة تفرد به تعالى قال سبحانه (هل تعلم له سميا) .

الثانية : أكثر العلماء على أنه اسم الله الأَعْظَم وتختلف الإجابة به لتختلف بعض شروطه .

الثالثة : اختيار هذا الاسم الجليل في البسمة من بين سائر الأسماء لكونه أشهر في الألسن وأدور في الاستعمال ولكونه مستجعماً لجميع الصفات .

الرابعة : ذكر السيوطي رحمه الله في رسالته على البسمة أن هذا الإسم الجليل ذكر في القرآن في ألفين ومبشرين موضعاً (اهـ) تدريج (والرحمن الرحيم) نعتان لله مشتقان من الرحمة كمنان من اللين وهليم من العلم ، والمشهور أن الرحمن هري مشتق ، وقيل : عبري وقيل : علم خير مشتق والأول أصح وفي الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم ، ولذا قال العلامة البغوي في تفسيره إن بعضهم يقول : الرحمن بمعنى العموم والرحيم بمعنى الخصوص ، ولأن زيادة البناء يدل على زيادة للمعنى ، والرحمن من الصفات الخاصة به تعالى فلا يطلق على غيره ولو مقيداً ، وأما تسمية مسيلة الكذاب بذلك فتعنت في الكفر ، وأصل الرحمة رقة في القلب وانعطاف أريد بها في حقه تعالى لاستحالة معناها الحقيقي غايتها من الإنعام لأن صفاته تعالى تعتبر بالغايات التي هي أفعال لا بالمبادئ التي هي انفعالات فيراد بها غايتها من التفضل والإحسان فيكون في الكلام مجاز مرسل تبعي ، وتوصيف الجلالة بالرحمن الرحيم إن كان مجرد المدح فيقتضى الحال حيثئذ القطع . لأنهم قالوا إذا كان المقصود من التمت مجرد المدح فالأولى قطعه لتعين للنصوت بدونه ، وما هنا منه وأولى ، لكن القراءة سنة متبعة ، وجملة البسمة خبرية الصدر — إنشائية المجرز ، إذ يصدق على صدرها وهو أولف

إنه خبر لصدق حد الخبر عليه وهو ما قصد به خكاية مافي الخارج وعلى هجزها وهو مستعيناً مثلاً أنه إنشاء لصدق حد الإنشاء عليه وهو ما لم يقصد به ما ذكر وبهذا يتضح محل الخبر والإنشاء من البسمة ويسقط امتشكال كونها خبرية أو إنشائية ، قال السلامة لليناوى على الجوهر المكنون وما سوى هذا من الأقوال فهو غير سديد اهـ . وهذا آخر ما كتبت على البسمة وفيه الكفاية . من أراد المزيد على ذلك فعليه بالمطولات ، وإنما لم آت بها نظماً لتعسر على نظمها المعروف ولما ذكروا أن نظمها مكروه .

نم شرعت أنكلم على الخطبة فأقول :

يقول راجى العفو والغفران أحمد نجل جابر الجبرائى
حمداً لمن صرفنا وشرفنا وباللسان العربى أنحفا

قوله : (يقول) مضارع قال الأجوف ، وأصله يقول بسكون القاف وضم الواو فاستنقلت الضمة على الواو فنقلت إلى ما قبلها فسكن الواو وصار يقول بضم القاف وسكون الواو . وقوله (راجى) أى مؤمل إسم فاعل من الرجاء وهو ضد اليأس (والعفو) مصدر هنا يعفو من باب نصر ، والعفو عدم المؤاخذة على ترك مأمور به أو فعل منهى عنه ولو بعد تقريره على من صدر منه بأن يقال له أنت فعلت كذا ، أو لم فعلت كذا . ثم يقال عفوت عنك (الغفران) هو والمغفرة مصدران لغفر يغفر والغفر هو الستر والمراد به هنا ستر الأوزار فى الدنيا وعدم المؤاخذة عليها فى الآخرة ، فبين العفو والمغفرة عموم وخصوص مطلق ، وقيل : المغفرة تستلزم العفو وهو ظاهر .

وقوله : (أحمد) هو اسم الناظم وكنيته أبو محمد .

وقوله : (نجل جابر) أى ابن جابر لأن جابراً اسم أبيه والنجل ولد الصلب ،

(والجبراني) نسبة إلى أحد أجداده يقال له جبران بضم الجيم ومكون الباء
الموحدة اليأني جنسا الضحوى بلدا الشافعي مذهبياً .

وقوله : (حمداً) إلى آخر الكتاب مقول القول وحمداً مصدر حمد يحمد
والاسم منه الحمد أيضاً . وهو لغة الثناء بالجميل على الجميل الاختياري على جهة
التبجيل أى التعظيم وحرفاً فعل ينبىء عن تعظيم المنعم من حيث أنه منعم على
الحامد وغيره ويرادفه الشكر لغة ، وأما حرفاً فمعناه صرف العبد لجميع ما أنعم الله
به عليه فيما خلق لأجله فبين الحمد والشكر عموم وخصوص وجبى ، وإنما
ابتدأت ثانياً بالحمد له بعد البسمة للاجتماع بين الروايتين في الحديث المار لأن
فيه رواية بحمد الله وإشارة إلى أنه لا منافاة بينهما إذ الابتداء حقيق وإضافى ،
فالحقيق حصل بالبسمة والإضافى بالحمد له وإنما اخترت صيغة المصدر فى الحمد له
لإفادته التجدد والحدوث إذ المقصود منه الإلشاء ولضيق النظم عن الخبرية
وإن كانت أبلغ .

وقوله : (لمن) اللام للاستحقاق ومن اسم موصول تستعمل فى العاقل
ثالباً (صرفنا) أى أجرانا طبق إرادته الأزلية لأن المراد بالمصرف هنا
الله عز وجل إذ هو المصرف لكل شىء والمحرك ، والمعنى نحمد حمداً مستحقاً
لله الذى صرفنا .

وقوله : (وشرفنا) بألف الإطلاق من التشريف وهو العلو والافتخار
أى شرفنا بأن جعلنا من أشرف البشر وهم العرب ، وشرفنا بالشرف الخالد
وهو الإسلام وكوتنا من أمة محمد ﷺ التى هى خير أمة أخرجت للناس ،
ولا ينفى ماى الكلام من براهة الاستهلال وهى لغة حسن المطلع ، واصطلاحاً
أن يأتى الإنسان فى أول خطبته بما ينوء بالمقصود وهكسه براهة المقطع وهى
براهة التلثم .

وقوله : (وباللسان العربي) أى باللغة العربية نسبة إلى العرب المعروفين
وهم أولاد سام بن نوح عليه السلام ، ولغتهم هى أفصح اللغات وأشرفها .

وقوله : (آتخفا) من الإتحاف وهو إعطاء الشيء النفيس على سبيل التكريم

ثم صلاة الله مع سلامى هلى النبي أفصح الأنام
محمد وصحبه والآل ما جرد الصحيح من إعلال

وقوله : (ثم صلاة الله) معطوف على ما قبله ، والصلاة من الله هى الرحمة
المقرونة بالتعظيم ، ومن الملائكة الاستغفار ومن الأدميين تضرع ودعاء .

وقوله : (مع سلامى) بسكون العين للوزن أى تسليماً والمراد هنا التحية
إذ إرادة الأمن فى هذا المقام يوم أن المسلم عليه مظنة الخوف وهو ﷺ وأتباعه
الصالحون لا خوف عليهم وإن قال لى لأخوفكم الله لأن كونه أشد خوفاً من
الله وأتقى له لا يستلزم كونه مظنة الخوف بل هو من صفات الكمال والقصد من
الحمد والصلاة والسلام الإنشاء .

وقوله : (على النبي) بالهمزة وتركه مع تشديد الياء ، إنسان حر ذكر مسلم
الطباع أوحى إليه يشرع يعمل به لنفسه فإن أمر بتبليغه فبى ورسول أيضاً ،
ومعلوم أنه عليه الصلاة والسلام جمع بينهما وحاز ما لم يحزه غيره من الرسل .

وقوله : (أفصح الأنام) أى الخلق أى أجردم نطقاً ، وأفصح أفعل
تفضيل من الفصاحة وهى ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح
والمراد هنا فصاحة التكلم فهو ﷺ أفصح الخلق وأفضلهم على الإطلاق
(محمل) بالجر بدل من النبي أو عطف بيان عليه وهو علم على نبينا ﷺ
منقول من اسم مفعول سمي به بإلهام من الله عز وجل لكثرة خصاله الحميدة

(وصحبه) اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي وهو من اجتمع بالنبي ﷺ مسلماً حال حياته وبعد البعثة في اليقظة وإن لم يره . (والآل) - معطوف على صحبه من عطف العام على الخاص إذ المراد بهم هنا أتباعه إلى يوم القيامة .

وقوله (ماجرد الصحيح عن إعلال) أي مدة تجريده النخ ، والصحيح من الأفعال ماخلت أصوله من حروف العلة . والمعتل ما لم يخجل عن ذلك كما سيأتي ، والإعلال مصدر أعله والصحيح من الصحة وهي ضد السقم ، وفي ذكر الصحيح والإعلال مالا يخفى من براعة الاستهلال .

ثم قال :

وبعد فالتصريف للمعلوم كالكوكب الزاهر للنجوم
قوله (وبعد) هي كلمة يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى أسلوب آخر والواو نائبة عن أما . وأما نائبة عن مهما الشرطية والأصل مهما يكن من شيء بعد ولذا لزم الفاء في حيزها . « فائدة » : أساليب الكلام ثلاثة تكلم كأننا وخطاب كأنت وغيبة كهو ، والانتقال من أسلوب إلى أسلوب آخر ينقسم إلى ثلاثة أقسام تخلص واقتضاب وفصل خطاب .

فالتخلص هو الانتقال من الغزل إلى المديح ، والاقتضاب هو الانتقال مما لزم إلى مالا يلزم وفصل الخطاب مخصوص بأما بعد أو ما يقوم مقامها ، ويستحب الإتيان بها في الخطاب والمكاتبات رواه الشيخان واختلفوا في أول من قلها على خمسة أقوال .

أصحها وأقربها أنه نبي الله داود عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام وكانت فصل الخطاب له ، قال الله تعالى (وآتيناه الحكمة وفصل الخطاب) والتصريف تفهيم من الصرف وميأتي تعريفه .

وقوله (للعلوم) جمع علم وهو حكم الذهن الجازم المطابق لموجب .
وقوله (كالكوكب الزاهر) أراد به أن علم العزف بالنسبة لساثر العلوم
كنسبة الكوكب الزاهر المنير لساثر الكواكب أى النجوم . كما أوضحه بقوله
للنجوم جمع نجم فهو أخص من الكوكب .
ثم قال الناظم .

وألفت فيه فعول العرب بالبسط والإيجاز جم الكتب
وخير ما ألفت في ذا الشأن مختصر المظم النعمان

فقوله : (وألفت) بناء التأنيث ماض من التأليف وهو وضع الأشياء
أصنافا متناسبة على وجه الألفة وأما التصنيف فهو وضعها لاعلى وجه الألفة .

وقوله : (فعول العرب) جمع فحل بسكون الحاء المهملة وهو الشبه بالذكرة
الكاملة من كل نوع ومنه فعل الإيل وهو الممد لضراها . والمراد هنا بإفناء
العرب وفصحاؤهم شهبوا بذلك بجامع النفع والسكال في كل .

وقوله : (بالبسط) بموحدة مفتوحة وسين مهملة ما كنة آخره طاء مهملة ،
هو والاطناب بمعنى واحد وهو تأدية المعنى بلفظ أكثر منه لفائدة . كقوله تعالى
حكاية (رب اشرح لى صدرى) فإن قوله رب اشرح لى يفيد شرح شوء ماله .
وقوله : صدوى يفيد ذلك المبهم . ونحو اللهم متعنا بالنظر إلى وجهك

الكريم بفضلك مع أحبائنا فى جنات النعيم ، وفائدة ذلك إظهار شأن الجنة
بوقوع الرؤية فيها أما البسط بدون فائدة فإسهاب وحشو وهو مريب عند العرب .
وقوله : (والإيجاز) بالجر عطا على البسط . والإيجاز هو والاختصار بمعنى

واحد وهو تأدية المعنى بلفظ أقل منه بدون إخلال وينقسم إلى قسمين إيجاز
قصر . كما فى قوله تعالى « ولكم فى القصاص حياة » وإيجاز حذف نحو قوله تعالى
« وأسأل القرية » أى أهل القرية ، ونحو « أنى أضرب بمصاك البحر فانلق » .
أى فضرب فانلق .

وقوله (جم السكتب) من إضافة الصفة إلى الموصوف أى الكتب الكثيرة .

وقوله (وخير) أفعل تفضيل إذ أصله أخير .

وقوله (مألف فى ذا الشأن) أى الفن وهو فن التصريف أى أحسن وأخير مختصر فى فن التصريف بالنسبة لما دونه متن المقصود للإمام الأعظم أبى حنيفة النعمان المذكور .

فى قوله (مختصر المعظم النعمان) قيل المراد بأبى حنيفة إمام الأئمة المشهور صاحب المذهب . ولنتبرك بذكر يسير من ترجمته فنقول كما قال الإمام النووى رحمه الله تعالى فى تهذيب الأسماء واللغات . هو الإمام البارع أبى حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطى بضم الزاى وفتح الطاء . زاد الشيخ أبو اسحاق فى الطبقات بن مائة مولى ابن تيم الله بن ثعلبة . ولد سنة ثمانين من الهجرة وتوفى رحمه الله تعالى ببغداد سنة خمسين ومائة وهو ابن سبعين سنة أخذ الفقه عن حماد بن أبى سليمان وأدرك رحمه الله تعالى فى زمنه أربعة من الصحابة رضوان الله تعالى عنهم أجمعين . ألس بن مالك ، وهب الله بن أبى أوفى ، ومسل بن سعد ، وأبو الطفيل رضى الله عنهم لكنه لم يأخذ عن أحد منهم وأشهر أصحابه ثلاثة أبو يوسف ، ومحمد بن الحسن ، وزفر . رحمهم الله . انتهى من الفتح الرحمانى باختصار . وقيل المراد بأبى حنيفة هنا غير الإمام المشهور وهو الأقرب فقد قال فى الفتح الرحمانى أيضا بعد أن ذكر مؤلفات الإمام أبى حنيفة رحمه الله وذكر منها متن المقصود ثم قال إن نسبة المختصر المذكور إلى الإمام أبى حنيفة صاحب المذهب فيه توقف اه . ويؤيده ما جاء أن وضع علم الصرف حدث بعد زمن الإمام بكثير فيتمين أن أبا حنيفة صاحب المختصر المذكور وغير أبى حنيفة الإمام المشهور .

وقد قال الأكثر : إن واضح العلم المذكور هو ما ذى بن مسلم المراد بفتح الهاء

وتشديد الراء نسبة إلى بيع الثياب المروية وهو أيضا بعد الإمام باتفاق ، وقال في القانون لليومى ، واضمه هو الإمام على بن أبى طالب كرم الله وجهه وعليه فلا يبعد نسبة المختصر إلى الإمام أبى خيفة صاحب المذهب كما لا يخفى .

ثم قال الناظم :

وقد قصدت نظمه لاعم. ما. سكن لعلى أن أساهم العرب
رب ترتيبه ما أمكنا وربما حذف ما عنه غنى

بينت فى هذين البيتين الوجه الحامل لى على نظم المتن المذكور وذلك أى شرعت فيه بدون طلب من أحد بل مساهمة لعلاء العربية وتمرضا لهذا الخبير الجزيل وإن لم أكن من أهله .

والتزمت فى ذلك ترتيب الأصل فى الأبواب والمواضيع حسب الإمكان والطاقة ولا أخرج عن ترتيبه من تقديم أو تأخير إلا لمناسبة ظاهرة كما فعلت بذكر مزيد الثلاثى مع مجردة وكذا الرباهى . والتزمت أيضا أى لا أ حذف منه شيئا إلا ما يستغنى بذكر غيره عنه ولو على سبيل الإجمال كما فعلت فى باب تصريف الأعمال الصحيحة كما سيأتى وربما زدت فيه شيئا يسيرا مما لا يستغنى عنه وإلى ذلك أشرت بقولى :

فيه زيادات من الزنجاني .شاعرات فيه بالعيسان

أى هذه الزيادات ظاهرات ترى معاينة لمن تأملها .

وقوله : (من الزنجاني) نسبة إلى زنجان قرية من أعمال خراسان ، والزنجاني هو صاحب مختصر التصريف واسمه عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني رحمه الله أشرت بذكره لأبين أن الزيادات التى ستذكر ما اخترعتها من تلقاء نفسى استنتاجا بل هى منقولة عن الإمام المذكور فأترى من زيادة موافقة

للاصواب أو قائمة فهي منقولة عن غيري وإن وجد تقصير فهو مني ، ولذا قلت :

وما رى فيه من التخليط فانه يعزى إلى تفريطي
لأننى لذاك لست أهلا وليس لى فيها أروم أصلا
لكن تعطلت على مياهم لكي تكون اللو في دلائهم
فلمراد بالتخليط ما كان خلاف مسرد . بالتفريط مجاوزة الحد .

وقوله : (لذاك) أى النظم المذكور

وقوله : (فى أروم) أى أقصد .

وقوله : (أصلا) الأصل هو الأساس لأن أصل هذا النظم هو أول قراءتى
فى علم التصريف فشرعت فيه قراءة وتصنيفا ولذا قلت (لكن تعطلت النخ)
أى أقدمت على نظمه بدون تأهل ، والتطفل هو الحضور إلى موامد الغير بدون
دهرة . والمياه جمع ماء وأصله موه تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا
ثم حذف الماء وهوض عنها الهمزة والضير فى مياهم يعود إلى العلماء بقرينة
السياق وكنا فى دلائهم . واللوهى المعروفة التى ينزح بها الماء من البئر ثم قال :

وما أنا استعنت بالله على نظمى له أرجوزة فحسلا
وكان أن جاءت بحمد الله هزيرة النظير والأشباه
حوت لما قد جاء فى اللقصود سميتها بالأؤلؤ المنضود
والله أرجو أن يخلف العمل لوجه وأن يحقق الأمل

فلاستمانه هى خلق قدرة الطاعة فى العبد ، والنظم هو ضد النثر ويسمى
شعرا وقريضا وغير ذلك ، والأرجوزة ، من الرجز بالتحريك وهو بحر من بحر
الشعر على المشهور ، وأجزاؤه مستعملن مستمرات ، والمعنى استعنت بالله على
ما قصدت نظمه فأعاننى وجاء على أحسن مثال كما نبهت على ذلك بقولى : عزيزة

التظير والأشياء . والتظير للشيل وجمه نظائر والأشياء جمع أشبه ومعناه وضع الأشياء بتشابه ومثالة .

وقوله : (حوت الخ) يعنى أن هذه الأرجوزة حوت أى جمعت بحمد الله ما فى متن المقصود مع زيادة ومع ذلك سميتها بالؤلؤ المنضود ليطابق الاسم للمسمى والؤلؤ يهزتين مع ضم اللامين جوهر من الجواهر النفيسة واحده لؤلؤة ، وللنضود المنظوم .

وقوله : (والله أرجو) أى أوئل ولفظ الجلالة بالنصب على التعظيم معمول أرجو وتقديم للممول يفيد الحصر أى أرجو الله . لا غيره .

وقوله : (أن يخلص العمل) من الإخلاص وهو ترك الرياء والعمل بالعين ما يمله الإنسان بجوارحه الشامل لعمل اللسان .

وقوله : (وأن يحقق الأمل) بالهمزة ما يؤمله الإنسان ويرجوه من الخير . ولما فرغت من الكلام على الخطبة شرعت فى بيان حد التصريف وبيان الأصل والفرع مترجما — لذلك بياب من زيادى فقلت .

باب حد التصريف مع بيان الاصل والفرع

تصريفهم في اللغة التغيير وفي اصطلاح جاء يانصير
تحويل أصل واحد لأمثلة مختلفات لمعان مجمة
وليس تحصل هذه المعاني إلا بهذا التحويل للمباني
والأصل ما صار عليه يبنى والفرع بالعكس على الأصل انبنى

الباب لغة فرجة في سائر يتوصل به من خارج إلى داخل ومن داخل إلى خارج واصطلاحاً اسم لجملة من العلم تشتمل على فصول ومسائل غالباً . والحد هو الجامع لأفراده المانع من دخول غيرها عليه ، والتصريف تفعيل مصدر صرف بالتشديد وأصله تصرف لوجوب اشتغال المصدر على جميع حروفه ثم أبدلت الراء الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها وهو مأخوذ من الصرف للمبالغة والتكثير ، والضهير في تصريفهم يعود إلى الصرفيين .

وقوله : (في اللغة) أي لغة العرب أي التصريف في اللغة التغيير يقال صرفت الشيء فتصرف أي غيرته فتغير يعني أن للتصريف معنيين معنى في اللغة وهو ما وضع له واضح لغة العرب وهو الله سبحانه وتعالى هلى الأصح ، واللغة هي الألفاظ للموضوعة للمعاني للاصوودة من لغى بالكسر يلفى لغياً إذا لهج بالكلام وأصلها لغى أو لغو والثناء عوض وجمعها لغى كبرة وبرى ، ومعنى في الاصطلاح ويعبر عنه بالمعنى الصناعي بكسر الصاد وهو العلم الحاصل من التمرن على العمل ، وأشار إليه بقوله (وفي اصطلاح جاء إلخ) أي التصريف اصطلاحاً تحويل أصل واحد أي تغييره إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل تلك للمعاني إلا بهذا التغيير فمثلاً . الضرب فتصريفه إلى ضرب ويضرب واضرب

هو التصريف والمعاني جمع معنى من العناية مصدر ميمي تقل إلى معنى للفعول وأريد به ما يراد من اللفظ واختيار التحويل في المعنى الاصطلاحي أولى من التغيير لما في التحويل من معنى النقل وفي المغرب : التحويل النقل من موضع إلى موضع آخر . وكذا في الصحاح زاد فيه وحولته فتحول يتعدى ولا يتعدى والاسم منه الحول قال الله تعالى (لا يبينون عنها حولا) اهـ . لكن لا يجوز تفسير التصريف بالتحويل لغة لأنه أخص من التغيير ثم إن المراد بهذا التعريف بيان لفظ التصريف لغة واصطلاحاً بقطع النظر عن تعريف علم التصريف أما هو فأحسن ما يقال في تعريفه أنه علم بقواعد تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإهراب ولا بناء كما ذهب إليه ابن الحاجب . وفي حل المعقود : الصرف علم يبحث فيه عن المفردات من حيث صورها وهيئاتها أو من حيث ما يعرض لها من صحة أو إهلال أو إبدال أو نحوها اهـ . (تنبيه) علم مما تقرر أن التعريف المذكور في النظم يشتمل على العلل الأربع لأنه مركب صادر من فاعل مختار وكل ما كان كذلك فلا بد له من علة أربع وذلك لأن العلة إما أن تكون داخلة في المعلوم أو خارجة عنه فالأول إما أن يكون حصول المعلوم بها بالفعل أو بالقوة . الأولى العلة الصورية . والثانية العلة المسادية ، والخارج إما أن يكون مؤثراً في المعلوم أولاً . الأول العلة الفاعلية : والثاني العلة الغائية فنلاحظ حروف الأصل فالهيئة المعارضة لها هي العلة المسادية والصورة الحاصلة من اجتماعها هي العلة الصورية والواضع مثلاً هو العلة الفاعلية وحصول المعاني المقصودة هي العلة الغائية فعلم بذلك أن التعريف تضمن الإشارة إلى كل من العلل الأربع . انتهى من السعد بنصرف .

(وقوله والأصل ما صار الخ) بيان لحد الأصل والفرع لأن الأصل مذكور في حد التصريف فيحتاج إلى تعريف ويلزم مع ذلك تعريف الفرع أي الأصل

ما يبنى عليه غيره حسيا كان البناء كبناء السقف على الجدار . أو عقليا كبناء المشتقات على المصادر والمعلولات على الملل والمراد بالأصل هنا المصدر والفرع ما يبنى على غيره عكس الأصل حسيا كبناء الفروع للشجرة والأولاد للوالدين أو عقليا كالمشتقات للمصادر .

ثم شرحت في بيان الفعل بقولى . « باب بيان الفعل »

الفعل ضربان ثلاثى وما يسمى رباعيا كما قد هلما
وقسموا كلا إلى مجرد وذى زيادة فحقق واقصد

أقول الفعل بكسر الفاء وسكون العين اسم مصدر الفعل بفتحها ومصدره
الفعل بفتح الفاء وسكون العين أو نحره كما سيأتى .

ثم نقل اسم المصدر إلى الكلمة المعروفة فهو أى الفعل كلمة دلت على معنى
في نفسها واقتربت وضعا بأحد الأزمنة الثلاثة التى هى الماضى والامستقبال
والحال . وينقسم الفعل إلى قسمين . ثلاثى وهو ما كان ماضيه على ثلاثة
أحرف . ورباعى وهو ما كان ماضيه على أربعة أحرف وكل منهما ينقسم
إلى مجرد ومزيد فيه كما سيأتى .

وعبارة المقصود الأفعال على ضربين أصلى وذى زيادة . فالأصلى ثلاثى
ورباعى انتهت . فأراد بالأصلى المجرد ويندى الزيادة المزيد فيه . والحاصل أن
الفعل من حيث هو إما ثلاثى وإما رباعى وكل منهما إما مجرد أو مزيد فيه لأنه
لا يخلو إما أن يكون حروفه الأصلية ثلاثة أو أربعة الأول الثلاثى والثانى
الرباعى إذ لم يبن فعل خماسى مجرد ولا ثنائى بشهادة التبع والامستقراء وكل
من الثلاثى والرباعى إما مجرد أو مزيد فيه فالأول هو ما بقى على حروفه الأصول

والثاني ما زيد هليها بحرف أو أكثر من حروف الزيادة الآتية ونعني بالحروف
الأصول ما تقابل بالفاء والعين واللام .

« قائمة » : يندرج تحت قولنا الفعل ضربان الح أربعة أقسام الثلاثي
والرباعي والمجرد والمزيد فيه وبقي أربعة أخرى لأن كل واحد من الأربعة
المذكورة إما سالم أو غير سالم فصارت الأقسام ثمانية والسالم كما سيأتي ما خلت
أصوله من حروف العلة والمهمزة والضعيف والأمثلة نحو . نصر . وعد .
أكرم أوعد . دحرج . زلزل . تدحرج تزلزل . فدخّل في المضاعف نحو
مست . وظلت اه . لوجود التضعيف في أصلهما نحو مستت وظللت اه .
والمضاعف من الثلاثي ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ومن الرباعي
ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد وكذا عينه ولامه الثانية اه .
سعد على الزجاجي بتصرف (تبيينه) : قال التفتازاني اعترض على قولهم الفعل
إما ثلاثي وإما رباعي بأنه تقسيم للشيء إلى نفسه وإلى غيره لأن مورد القسمة
أحدهما وأيا ما كان فهو تقسيم للشيء إلى نفسه وإلى غيره وهو محال . وأجيب
بأن الفعل الذي هو مورد القسمة أعم منهما فالمراد مطلق الفعل من غير نظر
إلى كونه على ثلاثة أحرف أو أربعة فلا يلزم النتيجة فتدبر اه .

« قائمة » : قال في المطلوب بتصرف إنما لم يذكروا الحرف لعدم تصريحه ولذا
قال في الخلاصة : « حرف وشبهه من الصرف يرى » اه . وأراد بشبه الحرف
الأسماء المبينة والأفعال الجامدة كعسى وليس ولم يذكر أي متن للمقصود الإسم
وتبعه الناظم مع أن له تصريفاً من توحيد وتثنية وجمع ونحوها لأن المراد بيان
الأفعال لا الأسماء اه .

« تبهتان » الأول : قال في المطلوب أيضاً إنما لم ينقص الفعل المجرد عن

ثلاثة أحرف لأنه لا بد لنا من حرف يبدأ به وحرف يوقف عليه وحرف
بتوسط بينهما .

الثانى : قال فى المطلوب أيضاً قولهم : ثلاثى ورباعى بضم أولهما نسبة إلى ثلاثة
أو أربعة هل غير قياس . والقياس ثلاثى بفتح أوله وأربعى بهجزة فى أوله
وسكون الراء يلامد للباء لكن سمعنا فى كلامهم على خلاف القياس . انتهى .
ثم أخذت فى بيان الثلاثى المجرد بقولى :

فصل فى بيان أبواب الثلاثى المجرد

وستة أبواب فعل جرذا من الثلاثى كما قد وجدنا
أولهما بفتح عين من فعل والضم فى مضارع له أكتمل
كنصر الفيث بلاد العرب ويرزق الضيف مريد القرب

الفصل لغة الحاجز بين الشيتين . واصطلاحاً اسم جملة من العلم يشتمل على
فروع ومسائل ظاهراً . ذكرت فى هذا الفصل أبواب الثلاثى المجرد وهى ستة أبواب
منحصرة فى ثلاثة أبنية لأن أول الماضى الثلاثى لا يكون إلا مفتوحاً وثانيه يكون
مفتوحاً ومضموماً ومكسوراً ، ولا يكون ما كنا لثلاثاً يلزم التقاء الساكنين عند
اتصال الضمير المرفوع قال فى الخلاصة « واقترح وضم واكسر الثانى من فعل
ثلاثى » اهـ . فنلخص منه أن الأبنية ثلاثة كما ذكرنا . فالأول منها . وهو ما كان
مفتوح العين فى الماضى يأتى منه ثلاثة أبواب لأن مضارعه قد يكون بضم العين
وهو الباب الأول نحو نصر ينصر وقد يكون بكسرها وهو الباب الثانى نحو
ضرب يضرب وقد يكون بفتحها وهو الباب الثالث نحو فتح يفتح والثانى
من الأبنية وهو ما كان مكسور العين فى الماضى فيأتى منه ببيان لأن مضارعه

قد يكون مفتوح العين وهو الباب الرابع نحو : علم يعلم ، وقد يكون مكسورها وهو الباب السادس نحو حسب بحسب .

والثالث : وهو ما كان مضموم العين في الماضي ولا يكون عين مضارعه إلا مضموماً أيضاً ، ويأتي منه باب واحد فقط وهو الباب الخامس نحو : حسن يحسن فصارت الأبواب ستة من ثلاثة أبنية كما وضعناه .

(وقوله أولهما) يفتح عين الخ إشارة إلى الباب الأول وهو ما كان مفتوح العين في الماضي ومضمومها في المستقبل ومثلنا له بمثالين إيضاحاً وهذا الباب يكون متعدياً ولازماً فالمتعدى منه كالمثالين في النظم ، ومعنى نصر الغيث الخ أي المطر أي أغاثها وهبط عليها .

(وقوله ويرزق الضيف) مضارع رزق والضيف مفعوله وفاعله مرید .
القرب جمع قرب فهو ما يتقرب به وأما اللازم منه نحو : قعد وعثر يعثر .
ثم ذكرت بقية الأبواب على ترتيب العمد مع التمثيل والإيضاح حسب الطاقة فقلت :

والثاني بالفتح لعين في المضى والكسر في مضارع له ارتضى

نحو ضربت العبد سوطاً وجلس زيد أمام شيخه وما عيس

هنا هو الباب الثاني من الأبواب الستة المذكورة وهو ما كان مفتوح العين ومثل له بمثالين إشارة إلى أنه يجيء متعدياً ولازماً . فالمتعدى كالمثال الأول واللازم كالمثال الثاني والسوط بفتح السين المهملة وسكون الواو وبالطاء المهملة في آخره آلة يضرب بها وهو منصوب بنزع الخافض أو على أنه مفعول مطلق .

وقوله : (وما عبس) بمهملة فموحدة فسين مهملة أى أعرض . وهذا الباب يكون مفتوح العين في الماضي ومكسورها في المستقبل والباب الثالث ذكرته بقولى :

وثالث يفتح عين فيهما نحو فتحت وقرأت فافهما
والشرط فيه أن تكون عين
وتلك عين همزها والحاء والهاء والنين كذلك الخاء
وما أتى مخالفاً نحو أبى فشاذ وإن فصيحاً حسباً

أى الباب الثالث ما كان مفتوح العين في الماضي والمستقبل نحو فتح يفتح وقرأ يقرأ وقوله (فافهما) أمر من الفهم وألفه مبدلة من نون التوكيد الخفيفة وهذا الباب يحىء متعبداً ولازماً . فالنعمى منه كلتا الين السابقين واللازم نحو يبدأ يبدأ وأبى يابى وهذا الباب في الحقيقة ممدول عن مكسور العين أو مضمومها لأجل حروف الخلق ويشهد له قلة وروده في اللغة والاستعمال .

وقوله (والشرط فيه الخ) أى يشترط في هذا الباب خاصة أن تكون عينه أو لامه حرفاً من حروف الخلق للمعادلة لأن حرف الخلق ثقيل والفتح خفيف فكل باب يختص بفتح العين في الماضي والمضارع . والمضارع لا يأتى بدون حرف الخلق في عينه أو لامه إلا ما شذ . وحروف الخلق ستة وهى همزة والهاء والعين والنين والحاء والهاء وهى المذكورة في قوله (وتلك عين البيت) وقوله (وما أتى ، مخالفاً نحو أبى فشاذ) يعنى إنما جاء مفتوح العين في الماضي والمستقبل من هذا الباب وليس عينه أو لامه من حروف الخلق فشاذ أى يخالف للقياس دون الاستعمال ومع ذلك فهو فصيح كما صرح بذلك في قوله وإن فصيحاً حسباً لوروده في أفصح الكلام وهو القرآن الكريم قال تعالى (ويأتى الله إلا أن يتم نوره) ولكونه شاذاً لا يرد نقصاً للقاعدة المذكورة وشذوذه لا ينافي وقوعه في فصيح

للكلام فإنهم قالوا الشاذ على ثلاثة أقسام . قسم مخالف للقياس دون الاستعمال كالصادر من الواضع سبحانه وتعالى نحو يأبى من أبى واستحرد بلا قلب للواو والغاء فهنا القسم . مقبول لوروده في القرآن الكريم واستعماله على السنة الفصحاء . وقسم مخالف للاستعمال دون القياس كقوله (وأم أوعال كها أو أقربا) والاستعمال كهي . وهذا القسم مع ضمه مقبول أيضا . القسم الثالث ما كان مخالفا للقياس والاستعمال مما كسحوا ل على الفعل كما في قوله (ويستخرج اليربوع من نافقائه . ومن حجره بالشيحة اليتفصع) وهذا القسم غير مقبول . « فائدة » الشاذ ما خالف القياس والاستعمال وإن كثر وقوه والناذر ما قل وقوه وإن كان على القياس . والضعيف ما لا يثبت على السنة الفصحاء ا هـ . وأما قلى يقلى بالفتح فلغة بنى عامر والنصيح الكسر في المستقبل . وبقى يبقى بالفتح أيضا فلغة طيء والأصل كسر العين في الماضى فقلبوه فتحة واللام ألها تخفيفاً . وهذا قياس عندهم . وأما ركن يركن فمن تداخل اللفظين أعنى أنه جاء من بابى نصر وهلم فأخذوا للماضى من الأول وللضارع من الثانى .

والباب الرابع والخامس والسادس ذكرت به بقولى :

ورابع بكسر عين كعلم	زيد وعمر وحسبه ما قد فهم
والفتح فى مضارع كيعلم	ونحوه كمن فهمت يفهم
خامسها بضم عين فيهما	كسهل الأمر وزيد كوما
سادسها بالكسر فى كليهما	نحو ورثت وحسبت فافهما

أقول ذكرت فى هذه الآيات بقية الأبواب وهى الرابع والخامس والسادس . فالرابع هو ما كان مكسور العين فى الماضى وفتحها فى المضارع وهذا الباب

يحيى متعديا ولازماً فالمتعدي منه كالثالين الذين في النظم وهما علم يعلم وفهم يفهم .
وأما اللازم منه فكفرح يفرح ويأس ييأس على أن الكسر لنة في مضارعه
والباب الخامس هو ما كان مضموم العين في الماضي والمضارع وهذا الباب
لا يكون إلا لازماً لأنه للأفعال الغريزية والطبيعية وهي تختص بالفاعل
ولا تتجاوز إلى المفعول نحو حسن يحسن وسهل يسهل وأما رحبتك الدار
فمن قبيل الخذف والإيصال كما في روح الشروح والأصل رحبت بك الدار أى
وسمت فخفف الجار لكثرة الاستعمال ووصل الضمير المجرور بالفعل . والسادس
من الأبواب وهو آخرها ما كان مكسور العين في الماضي والمضارع وهذا الباب
يحيى متعديا ولازماً . فالمتعدي منه كالثالين في النظم وهما ورث يرث وحسب
يحسب على أن الفتح لنة في مضارع الأخير . وأما اللازم منه فككنم ينم على
أن الفتح لنة أيضا ونحو وثق يثق وإنما أخرنا هذا الباب مع أنه من مكسور
العين وحقه التقدم على مضمومها لقلته بشهادة التبع ولأنهم قالوا إنه وارد من
الصحيح على الشذوذ « تلبيه » مقتضى العقل أن تكون أبواب الثلاثى المجرود
اثنى عشر بابا لأن العقل يقضى بأن لكل حرف أربعة أحوال الفتح والكسر
والضم والسكون ومجموعها إثنا عشر . وأجيب بأننا لا نسلم لأن ماسوى الفتح
لا يحيى من الفاء لما فى الضم والكسر من الثقل فى البدء ولرفضهم الابتداء
بالساكن وأما ضمها فى المجهول فهو للفرق بينه وبين المعلوم وأما السكون
فلا يحيى من العين لأن الفعل إذا اتصل به ضمير رفع متحرك وجب سكون
اللام فيلتقى ساكنان على غير حده فيجب الخذف فيبطل البناء وأما نعم وشهد
بفتح الفاء فيها وكسرها مع سكون العين فزال عن الأصل لضرب من الخفة
والأصل فعل يكسر العين أه سعد — فعمل من قوله والسكون لا يحيى من
العين أن — الحركات الثلاث يحيى منه فاذا أضفتها إلى جانب فتحة الفاء

كانت الأحوال أربعة واثنان من الحالات تبيضان من اللام الفتح والسكون .
 أما الفتح فلأن الماضي بناءه على الفتح أبداً وأما السكون فلأنه الأصل في البناء
 ولذا ظهر فيه عند اتصاله بالضائر السابقة فإذا وضعت الحالتين إلى الأربعة
 الأحوال صارت ستة أحوال من اثني عشر فلا يراد تدبره على ذلك
 في المطلوب اهـ . ولما فرغت من الثلاثي مجرد شرحت في المزيد عليه بقولي :

فصل في المزيد على الثلاثي

أما المزيد في الثلاثي فما زاد على أصوله فانتعما
 مجموعه أربعة مع عشرة أبوابها معلومة مشهورة
 تحصر في ثلاثة أنواع فكان لها مستحضر أوواعي

يعني أن المزيد على الثلاثي هو كل فعل زيد فيه حرف أو أكثر على
 حروف أصوله كما تقدم .

وقوله : (مجموعها أربعة مع عشرة الخ) يعني أن أبواب المزيد المذكور
 أربعة عشر باباً وهي منحصرة في ثلاثة أنواع وذلك لأنه إما أن يكون زائداً
 بحرف واحد وله ثلاثة أبواب أو بحرفين وله خمسة أبواب . أو بثلاثة وله ستة
 أبواب فالجملة ما ذكر وإليك تفصيلها على هذا الترتيب فالنوع الأول
 المذكور في قولي :

أولها ما بالرباعي ذكر أبوابه ثلاثة كما شهر
 ما زاد بالهمزة باب افعل كأنزل الغيث وأرخص الغلا
 والثاني ذو التضعيف مثل قطعاً ونحو جوت كما قد صححا
 وثالث يسمى باب فاعلاً مشاركا لائنين نحو قائلًا

ونحو صاقت وطارقت ورد نورا لواحد فليس ينتقد

أى النوع الأول من مزيد الثلاثى ما زاد بالهمزة فى أوله ويقال له باب
افعل أى على وزنه ومثلت له بمثالين فى قولى كأنزل الغيث وأرخص الغلاء
بيناهما للجهول وهذا الباب يجىء ، متعديا غالباً لأن الهمزة من وظائفها التعمدية
وذلك كالثالين المذكورين ونحو أخرج يخرج وأكرم يكرم وقد يجىء لازماً
نحو أدبر يدبر وأخبر يخبر إذا أريد بالخبر إعرابه عن نفسه . الباب الثانى
ما زاد بالتضعيف أى تشديد العين على وزن فعل وهذا التضعيف زائد كالمهزة
فى الباب الأول واختلف فى الزائد فى المضعف فقال الأكثرون أنها العين
الثانية وقال الخليل إنها الأولى وجوز سيبويه الأمرين وهذا الباب يجىء لازماً
ومتعديا ويجىء غالباً للتكثير فى كل شئ . بحسبه فالتكثير فى الفعل يشترك
بين المتعدي واللازم فالمتعدي منه نحو طوف لتكثير الطواف واللازم منه
نحو جول لتكثير الجولان والتكثير فى الفاعل ولا يكون إلا لازماً نحو
موت الإبل أى كثر موتها . وفى المفعول يشترك بين المتعدي واللازم لكن
بجيته متعدياً أكثر فالمتعدي منه نحو فتح وقطع وكرم . وقد يجىء بلا تكثير
نحو فرح ، وكرم ، وهلم ، وجمع ، ووسم ، وأما هلل ، وكبر فالتكثير ومنه شيب
الرجل ، ومجزت المرأة .

والباب الثالث : ما زاد بألف بعد الفاء ويسمى باب فاعل وهو يكون
للمشاركة لأن — باب المفاعلة لا يكون إلا بين اثنين يفعل كل واحد منهما
ما يفعل الآخر . وهذا الباب لا يجىء إلا متعدياً نحو قاتل زيد عمراً ، وضارب
بكر خالداً وقد يجىء بلا ، شاركه نادراً كما أشرت إليه — بقولى ونحو صاقت
وطارقت الخ . ومنه عافاه الله ونحوه مما نسب إلى الله وأما ، مصدره فالفعال
والمفاعلة كما قال فى الخلاصة (لفاعل الفعال والمفاعلة اه) .

ثم ذكرت النوع الثاني بقولى :

وما بحرفين على أصل يزداد	فهو الحامى ومنه يستفاد
ثانى الأتواع ووزنه انحصر	فى خمسة باب انفعلت كانكسر
والثانى من أبوابه باب افتعل	كافترج الكرب وزيد ارتجىل
والثالث افعل كسحو أحرا	وأسود وأبيض ومثل أهورا
رابعها باب تفعل اعلمنا	نحو تعلمت العلوم فانفعلنا
ومنه ما طواع فعلت يبرى	تقول فى كسرتة تكسرا
خامسها باب تفاعل الذى	لاثنين أو فصاعدا فليحتد
كقولهم تقابل الرجال	ومثله تضارب الأبطال

يعنى أن النوع الثانى من أنواع المزيد على الثلاثى ما زاد بحرفين على حروف أصله ويقال له الحامى المزيد فيه وهو على خمسة أبواب الباب الأول مذكور فى قوله باب انفعلت أى ما زيد فيه الألف والنون فى أوله ولا يكون إلا لازما لأنه مطاوع فمل بالتخفيف تقول ندبت القوم فانتدب زيد والمطاوعة كما فى التدرىج قبول الأثر الناشئ عن تعلق فعل الفاعل بمفعوله كقبول الإنكسار وقيل غير ذلك . والباب الثانى أشرت إليه بقولى باب انفعل بزيادة الهمزة فى أوله والتاء بعده فانه وهذا الباب يحى متعديا ولازما ولذا مثلت له بمثالين فى قولى كافترج الكرب وزيد ارتجىل فافترج لازم وارتجىل متعد تقول ارتجىل زيد الخطبة بمعنى اخترعها ومنه افتتح الدرس .

والباب الثالث مذكور فى قولى والثالث افعل بتشديد اللام بزيادة الهمزة فى أوله وإحدى اللامين وهو يبنى للبالغ فى الألوان والسيوب ولا يكون

إلا لازما لأنه لا يكون إلا للأوصاف الملازمة للفاعل التي لا تتمدى إلى الغير
ومثلت له بأربعة أمثلة في قولي كتحو أحرا الخ للايضاح فالثلاثة الأولى للألوان
والأخير مثال للميوب .

والباب الرابع ذكرته بقولي رابعها باب تفعل أى بزيادة التاء في أوله
وحرف من جنس العين وهذا الباب يجيء متعديا ولازما كما مثلت في النظم
فالتعمدى منه نحو تعلمت العلوم وتكلفت الصبر واللازم منه ما كان لمطاوعة
نحو تكسرت . والباب الخامس مذكور في قولي خامسها باب تفاعل بزيادة التاء
في أوله والألف بعد الفاء وهو يكون للمشاركة بين اثنين فأكثر كما قال لإثنين
أو فصاعدا وهذا الباب يجيء للتعدية معنى وإن كان لازما لفظا نحو تمانق
زيد وعمر وبنخاصم زيد وبكر وخالد ، ومثاله من المتعدى لفظا فيما إذا كان من
فاعل المتعدى لإثنين نحو تنازهننا الحديث وتقاسمنا المال لأنهم قالوا بناء تفاعل
لنقص مفعول واحد عن فاعل أى إن كان فاعل يتعدى لواحد فتفاعل لازم
أو لإثنين فينقص واحدا والنوع الثالث وهو آخر المزيد على الثلاثى
مذكور في قولى :

وثالث الأنواع ما زاد على	أصوله يمثلها وما اعتلا
وهو على ستة أبواب ترى	حررها أهل اللسان الكبرى
فالأول استفعل مثل استكتما	واستحجر الطين ومثل استعظما
واقموجل الثانى نحو اعشوشبا	لكثرة العشب بأرض حسبنا
واقمول الثالث فى الأبواب	كجلوخت إبل أبى العجباب
والرابع افعللل مثل افعنسا	أى قسم الصدر وصار أقنسا

والخامس افعلتلى كنعوا اسلنتقى لنسائم لظهيره وملقى
 وذان هد الأكترون لها فى زائد الرباعى باب احرنجما
 وإفعال السادس فى الأبواب كاحمار احميرار ذى اغضاب

بعم، أن النوع الثالث من أنواع المزيد على الثلاثى وهو آخرها ما زاد على
 أصوله الثلاثة بثلاثة خروج، إنما قلنا وهو آخرها وعلقتى بصم بر السلا أعم
 ولم يزد على الثلاثة لثلا يلزم من الزيادة مزية الفرع على أصله لأن الحروف الزائدة
 فروع الأصول وهذا النوع على ستة أبواب: الباب الأول استعمل استعمالا
 بزيادة الهمز والسين والتاء فى أوله فالهمزة للتوصل إلى الساكن والسين والتاء
 للطلب وهذا الباب يحى متعديا ولازما كما ذكرت فى قولى مثل: استكما
 واستحجر فالمتعدي منه نحو استغفر الله واستكتم الحديث واستخرج اللال واللازم
 منه نحو استحجر الطين واستعظم الرجل واستتسر البغاث واستنوق الجمل .

والباب الثانى ذكرته بقولى وافعول الثانى الخ أى من الأبواب بزيادة
 الهمزة فى أوله والواو وإحدى العينين وبصدره الأفعال وهذا الباب لا يكون
 إلا لازما والقصد منه للمبالغة نحو اعشوشب اعشيشايا واخشوشن أخشيشانا
 فالمبالغة فيهما أبلغ من أصلهما الذى هو عشب وخشن . والباب الثالث باب
 الإفعال بزيادة الهمزة فى أوله والواو قبل اللام وبنائوه للمبالغة ولا يكون
 إلا لازما وقد ذكرته بقولى (وافعول الثالث فى الأبواب كما جعلت إبلى أبى
 الحباب) أى دامت فى السير السريع وأصله جلد فزادوا فيه بقية الحروف للمبالغة
 وذكر أبى الحباب للتمثيل فان قلت كيف تقولون هذا الباب لا يكون إلا لازما
 وقد جاء منه أهلو ط متعديا فى الصحاح أهلو طنى أى لزمى اه . وفى الجايردى
 يقال أهلو ط البعير إذا تماق بعنقه اه . قلت هذا نادر لأنه لم يسمع متعديا غيره

فهو يحفظ ولا يقاس عليه . والباب الرابع مذکور فی قولی (والرابع افضل مثل اقمئسا) بزيادة الهمزة والنون وإحدى اللامين . وبناءه للمبالغة ولا يكون إلا لازما أيضا كما مثلت بقولی اقمئسا بألف الإطلاق لأنه أبلغ من قمس بفتح العين والقمس بسكونها دخول الظهر وخروج الصدر كما فسرتة بقولی أى قدم الصدر الخ . ١١٠١ : ١١٠١ . ذكرته بقولی (افئلى) كسحا لى بزيادة الهمزة فى أوه والنون فى وسطه والياء فى آخره وإنما قلت ألفا فى الماضى لتحركها وانفتاح ما قبلها . ومصدره اسلئقاء بقلب الياء همزة لوقوعها بعد ألف زائمة فى الطرف . وهذا الباب لا يكون إلا لازما سوى اسرندا وافرندا كما سيأتى فى تمديد الفعل ولزومه إنشاء الله وذكرت هذين البيتين فى مزيد الثلاثى تبعاً للأصل وأكثر الصرفيين ذكروها فى باب احرنجما من مزيد الرباعى كما ذكرت ذلك بقولی (وذان عد الأ كثرون لها . فى زائد الرباع باب احرنجما) وقالوا أنهما ملحقتان باحرنجما وما أشير إلى ذلك فى باب إنشاء الله . والباب السادس وهو آخر الأبواب للذكورة ذكرته بقولی (وأفعال السادس الخ) بتشديد اللام أفعيلاً بقلب الألف ياء وبناءه للمبالغة فى ثلاثية مختصاً بالألوان والعيوب والزائد فيه الهمزة والألف والتشديد ولا يكون إلا لازماً نحو احار يحماراً أحيراراً وأشهب يشهباً أشهبياً .

ولما أنهيت الكلام على مجرد الثلاثى ومزيده شرعت فى الرباعى بقولى .

باب الرباعى المجرى

والرباعى المجرى اجملاً	باباً وحيداً وهو باب فسللاً
كدهرجامع ملحقات جعلوا	سنة مثل حوقل الحوقل
وجهور القول وباب فيلاً	وباب فعلى وكذلك فيملاً

سادسها فعمل نحو جلبيا أى لبس الجلباب فيما كتبنا

أى هذا باب بيان الرباعى المجرد، وتقدم أنه ما كان ماضيه على أربعة أحرف أصول، وهو باب واحد فقط، وذكرته بقولى بابا وحيدا وهو باب فمللا. وإنما كان بابا واحدا - لأن الفعل ثقيل فلم يجوزوا زيادة حروفه الأصول على الثلاثة، إلا أن يكون محركا بالفتحات ملحقها فلم يبق للتعدد وجه، وبناءؤه للمتعدية غالباً بشهادة بنائه للمفعول قال تعالى (زخرف القول) (ويثر ماني القبور) تقول دحرج زيد الحجر أى أداره من أهلى إلى أسفل ويضم حرف المضارعة منه فى المستقبل، وكذا كل فعل ماضيه على أربعة أحرف. مجرداً كان أو مزيداً على الثلاثى كما ذكرت فى بعض النسخ بقولى (وقى المضارع يضم حرفه بلا منازع. ذا الحكم فى كل رباهى) وقولى (وملحقات جعلوا منته) أى أن ملحقات الرباهى ستة أبواب . الباب الأول - فوعلى نحو حوقل يحوقل وأصله حقل أى ضعف وفى الإقناع حوقل الشيخ، إذا ضعف وقتر عن الجماع، ويأتى من مركب فى النحت نحو حوقل الرجل . أى قال لا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم وهذا الباب لازم ملحق بدحرج . والباب الثانى باب فعول . نحو جهورا يجهور وأصله جهير بالقول أى رفع صوته به وهو متمد ملحق بدحرج . والباب الثالث باب فيعل . نحو ييطر القلم ييطره إذا شقه، وأصله يطر من البطر وهو الشق أو شدة المرح فيسكون لازما . يقال ييطر الرجل إذا بالغ التبخر فى المشى وهو ملحق بدحرج . والباب الرابع باب فييل نحو عثير يثير وأصله هثر أى زلق ولم تستر رجله وهو لازم . والباب الخامس فعلى نحو سلقى يسلقى، وأصله سلقى يقال سلقيت الرجل أى ألقيته على قفاه فى المتعدى وملتقى الرجل عمل حمل الجاسوس فى اللازم والباب السادس باب فعملل . نحو جلبب يجلبب وأصله

جلب أى أخذ شيئاً وذهب به إلى البيع . وجلب أى لبس الجلباب وهو كساء معروف ، واقتصرت على الأخير فى النظم .

وفى بعض النسخ بدل الثلاثة الأبيات الأخيرة سبعة وهى :

كدرج الشيء وفى المضارع	يضم حرفه بلا منازع
ذا الحكم فى كل رباهى جعل	مجرد أو ذا زيادة نقل
وقد تكون ستة وتسم	بملحقات الباب قالوا ينتظم
أولها فوعل نحو حوقلا	وجهور القول لباب فعولا
وياب فيعلت كييطر القلم	وفعيل الذى كعثير القدم
وياب فعلى مثل سلقى إن قصد	لعمل الجاسوس فيما يعتقد
سادسها فعلل نحو جلبيا	أى لبس الجلباب فيما كتبنا

انتهت وهى أوضح مما اقتصرت عليه هنا ، وإنما تركتها طلباً للاختصار .
ثم ذكرت مزيد الرباهى بقولى :

فصل : فى المزيد على الرباهى

وزائد على الرباهى اثنا	أبوابه ثلاثة كما أنى
وهى على توهين فيما رسما	وبالحامسى والسداسى وسما
والآخر الزائد حرفين اجملا	واحسب له بابين باب افعللا
كلمر نجت إبل الفتى وما	التحق به كما نهت فيما قسبى
ويابه الثمانى ما يوازن	باب افعلل كاقشعر البين

يعنى أن مزيد الرباهى المجرى على ثلاثة أبواب . تنقسم إلى توهين خمسى

وسداسى . وقوله فالآخر . أى السداسى وهو النوع الثانى زائد بحرفين وله بانان .
 فالأول : باب افعلل بزيادة الهمزة والنون . نحو احر نجم بحر نجم احر نجاما والاحر نجام
 الاجتماع ولذا أسنده إلى الابل فى قولى : (كاحر نجت ابل الفسق) أى كثر
 اجتماعها وهذا البناء لازم لأنه مطاوع فعلى يقال : حرجت الابل فاحر نجت
 الابل . و قوله (وما التحق به) مما سبق التنبيه عليه فى مزيد الثلاثى بقولى
 (وذان عدالاً كثرون لهما . . فى زائد الرباع باب احر نجا) وذلك باب اقلنس
 واسلنقى كما تقدم من أن أكثر الصرفين ذكرهما فى ملحقات احر نجا ، لاتحاد
 مصدرهما مع فى الحروف والحركات والسكنات . والباب الثانى ذكرته بقولى
 بات افعلل بتشديد اللام الأخيرة ، وهو أحد الزائدين ، وزائده الثانى الهمزة نحو
 اقشمر يقشمر اقشمرارا وهذا البناء لازم لأنه للألوان كاحر وأخواته أما النوع
 الأول وهو الخامس فله باب واحد ، ولذا أخرته عن النوع الثانى وسمى خامسيا
 لأنه زائد بحرف واحد فقط وهو مذكور مع ملحقاته فى قولى .

أما الخامس فى تفاعل انحصر وزناله نحو تدحرج الحجر
 والحق به تفوهلا تفيعلا تفعولا تفعلا تفعلا
 وؤد تفعلى كتغلى وكنا باب تفعلى الذى له احتذا
 أى النوع الأول الخامس ، وهو باب تفعلى نحو تدحرج يتدحرج
 أصله دحرج فزيدت فيه التاء وهذا البناء لازم ، لأنه مطاوع فعلى ، وقد
 يكون باختيار ملحقاته ثمانية أبواب . الأول : تدحرج كما سبق . الثانى : باب
 تفوهل نحو تجورب أى يتجورب أى لبس الجورب الثالث : تفيعل نحو تشيطن
 أى فعل فعلا مكروها . الرابع : تفعول نحو ترهوك أى تيسخر فى مشيته .
 الخامس : تفعلى نحو تمسكن أى أظهر المسكنة . السادس : تفعلى نحو
 تجلبب أى لبس الجلباب السابع : تفعلى نحو تغلى . الثامن : باب تفعلى
 نحو تغلىس ومعنى تغلىس وتغلىس أى لبس القلنسوة وهى ما يلبس على الرأس

تحت للمعاملة . (فائدة) الفرق بين زائد الإلحاق وغيره ، أن زائد الإلحاق لا يكون في أول الكلمة ولا يكون حرف تضيف ، ولا ألفا زائدا اه . وعلامة الإلحاق اتحاد مصدرى الملحق والملحق به وتوافق الزائد فيهما ذاتا ومجلا انتهى مطلوب . .

« تنبيه » قال في تدرج الأداني . (إعلم) أن الإلحاق مطلقا سواء كان في الاسم أو في الفعل جعل مثال مساويا لمثال آخر أزيد منه بزيادة حرف أو أكثر في عدد الحروف ، والحركات ، والسكنات ولذا لا يجوز الإدغام مطلقا في الملحق ولا الاعلال في غير الآخر ويجعل ذلك الحرف الزائد في اللزيد فيه متقابلا للأصلي في الملحق فيعامل الملحق معاملة الأصل في جميع تصاريفه وذلك كجعل شمال مساويا للخرج بزيادة اللام فيعامل شمال معاملة خرج في جميع تصاريفه ، وفي الاسم كجعل قردد مساويا لخمفر بزيادة الدال في قردد فيعامل معاملة خمفر في جميع أحواله . من تصغير وتكبير وغيرها . انتهى « فائدة » الفرق بين الأصل والملحق . أن الملحق يجب أن يكون ما زيد فيه للإلحاق دون الأصل فيجب في حوقل مثلا بزيادة الواو بين الفاء والعين دون حرج ، وفي باب جلبب مثلا تكرير اللام دون حرج ، وعلى هذا القياس انتهى . « تنبيه » جملة ما ذكرنا من أبواب الصرف ثمانية وثلاثون بابا ، ويزاد على ملحقات حرج فلنس بزيادة النون . فالجملة تسعة وثلاثون ، ويزاد الكوفيون زلزل من ملحقات حرج ومزيده تزلزل والحق بعضهم اطمأن بأقشمر ذهابا إلى أن الهمزة فيه مزيدة . ولما أنهيت الكلام على الثلاثي والرباعي شرعت في بيان المصدر وما يأخذ منه من الوجوه فقلت :

باب : الوجوه التي اشتدت الحاجة إلى أخراجها من المصدر

وأخذوا من مصدر فعلا مضى	مضارعا أمرا ونهيا اقتضى
وإسما لفاعل ومفعول مكان	واسم آلة كذلك اسم زمان

هذا الباب مفعول في الوجوه التي تستخرج من المصدر أي بيان مدها على

سبيل الإجمال ثم بعد ذلك شيبوب لكل وجه يباب يخصه على التفصيل وحاصله
أن الوجوه المستخرجة تسعة كما في النظم أحدها الفعل الماضي الثاني: المضارع .
الثالث: الأمر . الرابع: النهي . الخامس: اسم الفاعل السادس: اسم المفعول .
السابع: اسم المكان . الثامن: اسم الزمان . التاسع: اسم الآلة ، ولما كانت هذه
الوجوه المذكورة غير المصدر وهو ، أصلها فاحتجج إلى معرفته أولاً بدأنا
بذكر بيانه في قولنا .

فصل : في المصدر

المصدر الأصل ومنه الاشتقاق	على الصحيح عندهم بلا شقاق
وهو مقيس وسماعى وما	بالميم أو بدونه فلتعلا
فقس ثلاثياً بميم قد بدى	ومطلقاً في زائد فاعتدا
وذو سماع ما عن الميم خلا	من الثلاثى على ما تقلا
قال الزمخشري وابن مالك	قياسهم في ذا شهير قد حكى

أقول: إنما بدأت بالمصدر لما تقدم أنه لا بد من معرفته أولاً، وفيه تنبيه
على أصالة المصدر في الاشتقاق كما مرحت به في قولى: (المصدر الأصلي الخ) والمصدر هو
الاسم الدال على الحدث وقوله (على الصحيح) إشارة إلى خلاف الكوفيين فيه
لأنهم يقولون أن الأصل في الاشتقاق للفعل الماضي والمصدر مشتق منه وقوله
(هندهم) أى الصرفيين . وقوله: (بلا شقاق) أى عند البصريين لأنهم هم
القائلون بأن الأصل في الاشتقاق المصدر والفعل مشتق منه. وقوله: (وهو مقيس
وسماعى) الخ تصريح بأن المصدر ينقسم إلى قياسى وسماعى . وفى قوله: (بميم قد
بدى) إشارة إلى أنه يكون ميمياً وغير ميمى . فليمى هو ما كان في أوله ميم زائدة
وغير الميمى ما خلاهما فالسماعى هو المصدر الثلاثى الخالى عن الميم المذكورة

وغيره قياسى ، وإلى ذلك أشرت بقولى : (فقس ثلاثياً بميم قد بدى . ومطلقاً فى زائد فاهتمدا . ذو سماع ما عن الميم خلا) وهبارة المقصود باختصار . فأما المصدر فلا يخلو من أن يكون : ميمياً أو غير ميمي فإن كان غير ميمي فهو سماعى ، لأنه لا قياس لمصدر الثلاثى وغير الثلاثى قياسى انتهت .

وما فى النظم بمعناه ، وما ذكر من أن مصدر الثلاثى الخالى من الميم سماعى . هو ما فى المقصود وغيره تبعاً لسيبويه والأكثرين . وعلوه بأنه كثير يتعذر ضبطه لأنه يبلغ إلى اثنين وثلاثين باباً ، كما نقله سيبويه رحمه الله تعالى ومنهـب الزمخشرى وجماعة من المحققين أنه قياسى واختاره ابن مالك الخ . قال فى الخلاصة :

فعل قياس مصدر المعدى	من ذى ثلاثة كرد ردأ
وفعل اللازم بابه فعل	كفرح وكجوى وكشلى
وفعل اللازم مثل قعدا	له فعول باطراد كعدا
ما لم يكن مستوجباً فعلا	أو فعلا نا قادر أو فعلا
لذا فعال أو لصوت وشمل	ميراً وصوتاً الفعيل كسهل
فصولة فعالة لفعلا	كسهل الأمر وزيد جزلا
وما آتى مخالفاً لما مضى	فبايه النقل كسخط ورضى

وظاهره بل صريحه أن له أى الثلاثى أوزانا مضبوطة ينقاس فيها وما خرج عنها هو السماعى . لكن قال الخضرى قال سيبويه مرادهم بالقياسى هنا أنه إذا لم يسمع من العرب مصدر لثلاثى فإننا نقيسه على هذه الأوزان لأننا نقيس مع السماع ا .

ثم ذكرت للمصدر للميمي من الثلاثى مع اسمى الزمان والسكان فقلت .

فصل : في المصدر الميمي مع اسمى الزمان والمكان

وكل ميمي ثلاثى آتى فإنه لم يخل عما ثبتنا
ينظر في عين مضارع فإن كان بفتح أو بضم يستكن
ففعل مصدره بالفتح مع اسم الزمان والمكان متبع
ذال الحكم في الصحيح والمضاهف مهموزهم مع أجوف قد اتقنى
والعين إن تسكر في الزمان مع المكان الكسر نحو إمكان
والتزوما في ناقص وما قرن فتح العين في الجميع فاستبين
كذلك في المفروق والمثال الكسر في الثلاثة الأحوال

يعنى أن كل مصدر ميمي من الثلاثى نظر في عين مضارحه ، فإن كان عينه مضموماً كينصراء أو مفتوحاً كيفتح ، فالمصدر الميمي منه الزمان والمكان ، على مفعل بفتح الميم والعين ، كالنصر والمفتح وذلك في الفعل الصحيح . والمضاهف كالسر من سر . والمض من مض . والمهموز كالأمن والمسأم . والأجوف كالقتال والخاف . وهذا معنى قوله وكل ميمي إلى قوله قد اتقنى . أى اتبع ، وقوله (والعين إن تسكر الخ) يعنى أن الحكم السابق في الأربعة المذكورة إذا كان مضارع كل واحد مضموماً أو مفتوحاً كما ذكرنا أما إذا كانت العين مكسورة فالمصدر منه على مفعل بالفتح واسم الزمان والمكان بالكسر ، وإليه أشرت بقولى (والعين إن تسكر) أى من المضارع لكل من الصحيح وما بعده وقوله (ذو إمكان) المراد به اللزوم وقوله (والتزوما في ناقص وما قرن فتحاً لعين) أى في مفعل . يعنى أن مصدر الفعل الناقص والتلفيف المقرون يكون على مفعل بالفتح مطلقاً سواء كان عين المضارع مفتوحاً أو مكسوراً وكذلك اسم الزمان والمكان

منهما وقوله (كذا في المفروق إلخ) أى والتزجوا في التفيف المفروق ، والمثال أن يكون المصدر منهما والزمان والمكان على مفعل ، بكسر العين في جميع الأحوال أى سواء كان المضارع مضموماً أو مفتوحاً أو مكسوراً ، ثم استشعرت اعتراضاً يرد على هذه القاعدة فكأنه قيل كيف تأتزمون ما ذكر وقد ورد مما التزمتم فيه فتح العين مكسوراً كالمطلع : اسم مكان تطلع منه الشمس وكذا المغرب والمشرق وغيرهما فدفعت ذلك بقولى :

وما آتى مخالفاً لما ذكر كقطع ونحوه مما كسر
فشاذاً كغرب ومشرق ومسجد ومسكن ومفرق

أى وما جاء مخالفاً للضابط المذكور ، بأن وجد على مفعل بكسر العين مما كان حقه أن يجر مفتوحاً ليطابق الضابط كالأمثلة المذكورة ، فشاذاً مخالف لقياس لا الاستعمال لورود أكثره في القرآن العظيم ، وهو أفصح الكلام ، وقد مر أن الشاذ ينقسم إلى ثلاثة أقسام فراجعهم اه . ولتذكر بيانا لهذه الأحكام باختصار . (أما الصحيح) فيأتى من جميع الأبواب ، وأمثلة ما يتفق فيه المصدر مع الزمان والمكان منه على مفعل بفتح العين نحو المفتوح من فتح يفتح والمعلم من علم يعلم والمدخل من دخل يدخل . والمحسن من حسن يحسن ونحوها من كل فعل مضارعه ، مفتوحة العين أو مضمومها ومثال ما يفترق المصدر عن الزمان والمكان نحو المضرب من ضرب يضرب والمجلس من جلس يجلس ونحوها من كل فعل مضارعه مكسور العين فالمصدر منه مضرب ومجلس بفتح الراء واللام والزمان والمكان بكسرهما وأما الأجوف فيأتى من ثلاثة أبنية يتفق المصدر والزمان والمكان في اثنين منها فعل ويفعل بضم العين في مضارعه نحو قال يقول وصان يصون فتقول فيه بعد الإعلال مقال ومصان في الثلاثة . (الثانى) فعل يفعل

بفتح عين مضارعه ، نحو خاف وهاب فتقول فيه مخاف ومهاب في الثلاثة .
ويختلف للمصدر عن الزمان والمكان في باب واحد ، وهو فعل يفعل بكسر عين
المضارع نحو باع وكال فتقول مبيع ومكيل في الزمان والمكان ، وتقول في المصدر
مباع ومكال وأما المضاعف : وهو ما كان هينه ولامه من جنس واحد فهو
كالأجوف يأتي من ثلاثة أبنية أيضا . الأول : من مضموم العين في المضارع نحو : سر
ومد . فتقول في المصدر والزمان والمكان مسر ، ومد على وزن مفعل بفتح العين .
الثاني : من مفتوح العين في المضارع نحو : هض وحس فتقول فيهما مضمض ومحس ،
على مفعل بفتح العين . والثالث : من مكسور العين في مضارعه نحو : فوقر فصدره
بفتح العين . وأما الزمان والمكان فعلى مفعل بكسرها نحو مفر ومقر .
وأما المهموز : وهو ما كان أحد أصول حروفه همزة ، فيأتي من جميع الأبواب
كالصحيح نحو : المأمّن والمأخذ من أمن وأخذ والمسأل والمرأف من سأل ورؤف .
والمقرء والمجزء من قرأ وجزؤ الا المهموز المضاعف . ولا يوجد منه إلا مهموز
الفاء ويأتي من ثلاثة أبنية باب نصر نحو أد ، وباب حسن نحو أذ فيتفق المصدر
فيهما مع الزمان والمكان على مفعل بالفتح نحو ماذ ومأز والباب الثالث باب
ضرب نحو إن يأن فالصدر مأن بالفتح والزمان والمكان بالكسر .

« تنبيه » حاصل ما يفرق فيه بين المصدر وبين الزمان والمكان من هذه
الأبواب أن ما كان مكسور العين في المضارع فيكون المصدر منه على وزن مفعل
بفتح العين والزمان والمكان منه على مفعل بكسر العين إلا الناقض واللفيف
المقرون فالصدر والزمان والمكان منهما على مفعل بفتح العين في جميع الأحوال
سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مكسورا أو مضموما كما تقسم والناقض ما كان
آخره حرف علة نحو مرهى ومرهى ومدعى من يرعى ويرعى ويدهو في المصدر والزمان
والمكان واللفيف المقرون ما كانت عينه ولامه حرفا علة نحو المطوى من يطوى

والمقوى من يقوى وما كان مضارعه مفتوح العين ، أو مضمومها فالمصدر منه
 والزمان والمكان على مفعل بالفتح كما سبق ، إلا المعتل المثال غير المضاعف ،
 والقيف المقرون فالمصدر منها على مفعل بالكسر في جميع الأبواب .
 والمعتل المثال هو ما كان أوله حرف هلة نحو: الموجل والموعد والميسر من
 يوجل ويمد ويمسر . وأما القيف المفروق ، وهو ما كان فاؤه ولامه حرفا علة نحو
 الموقى من يقى ، والموجى من يوجى وقد أشار إلى ذلك في قوله: والتزموا إلى آخر
 البيتين . ومن أراد البسط على هذه الأبواب فعليه بالطلب ، ثم ذكرت المصدر
 الميسى مما زاد على الثلاثى فقلت :

فصل : في المصدر الميمى من غير الثلاثى

وكلا زاد على الثلاثة مصدره الميمى مثل زنة
 مضارع لبابه قد جهلا وحرف مضارع ميا جملا
 كذا اسم مفعول زمان ومكان وفاعل لكن بكسر العين كان
 يعنى أن كل فعل زائد على الثلاثى سواء كان رباها مجردا أو من الزيدات
 فالمصدر الميمى منه والزمان والمكان واسم المفعول من كل باب يكون على وزن
 مضارع ذلك الباب إلا أنك تبدل حرف المضارعه بالميم المضموم نحو مدحرج
 ومكرم ومستخرج لكل من المصدر والزمان والمكان واسم المفعول في المتعدى
 وفي اللازم يتفرد اسم المفعول بدخول حرف الجر على معموله نحو مدربخ به
 وهزلزل به ومحوقل به وأصل هذا البناء لاسم المفعول ، وإنما اشتركت صيغة
 المصدر والزمان والمكان معه للاختصار ، وللإتفاق في كثير من الحروف ،
 وللمشابهة الزمان والمكان بالمفعول في أن لا يكون عمدة ، وفي أن يتعلق به الفعل .
 والمصدر يشار كما في الثلاثى ظالبا فكذا فيما فوقه . وأما اسم الفاعل فيشار كما
 ولكن يكون بكسر العين .

ثم شرعت في بناء المرة من المصدر فقلت :

فصل : في بناء المرة من مصدر الثلاثي ومن الزائد عليه

وفعلة	بفتح فاء مصدر	لمرة واحدة قد قرروا
كضربة	وقومة فإن كسر	كجلسة فهو طيبة ذكر
والتاء إن كان أصيلا	فاعتمد	وصفا بنحو وحدة كن حمد
محمدة	واحدة كأنما	برحمة واسعة فعمما
وزائد	على الثلاثي إن خلا	عن ذلك التاء فيه توصلا
أو كان بالتاء	فيه أيضاً وصف	يوحدة كسابق فيما عرف
كانطاق انطلاقة	ودرجا	دحرجة واحدة أخالطجا

يعنى أن بناء المرة من مصدر الثلاثي يكون : على فعلة بفتح التاء تقول:
ضربت ضربة في السلم ، وقت قومة في غيره ، أى ضربا واحدا وقياما واحدا
إلا ما كان فيه التاء أصلية أى تاء التأنيث فلا بد من وصفه بالوحدة أو ما يدل
عليها كالأخوذ من حمد فنقول فيه حمدة محمدة واحدة ومنه اللهم ارحمى رحمة
واسعة في الهيثة كما يأخذ من النظم وقد صرححت بذلك في قولى (والتاء إن
كان أصيلا إلى قوله محمدة واحدة) فقوله كن حمد . أى — كالأخوذ من حمد
الفعل الماضى كما بيناه . وأما بناء الهيثة منه فبكسر الفاء كحسن الطعمة والجلسة
بكسر الطاء والجيم قوله (فعمما) تكلمة . وأما الزائد على الثلاثي فبناء المرة منه
بالتاء إن كان خاليا عنها والمراد بالتاء هنا ، وفيما سبق تاء التأنيث الموقوف عليها
بالماء ، كالإعطاء والإنطلاقة والاستخراجة أى إعطاء واحدا وانطلاقا واحدا
واستخراجا واحدا . وأما المصدر الذى فيه التاء منه فلا بد مع ذلك من التوصيف
بما يدل على الوحدة كدحرجته دحرجة واحدة وقائلته مقاتلة واحدة واطمأنتت

طأئينة واحدة . « تنبيه » قال السعد التفتازاني : المصادر التي فيها تاء التأنيث
قياسي ومحاكي فالقياس مصدر فعل وفاعل مطلقاً ، ومصدر فعل ناقصا
ومصدر أفعال واستفعل أجوفين ، والسماحي نحو رحمة ونشدة وكندرة ، وهليك
بالسماح انتهى . والمراد بالتنوع كما قال الزنجاني في شرح الهادي : الحالة التي عليها
الفاعل نحو هو حسن الركبة بالكسر إذا كان ركوبه حسناً عادة وهو حسن
الجلسة لما كان موجوداً منه من الجلوس أي صار حاله له ومثله العذرة لحالة
الاهتذار وكذا القتلة والميتة هذا في الثلاثي المجرد الذي لا تاء فيه وأما غيره
فالتنوع منه كلمة بلا فرق في اللفظ والفارق القرائن الخارجية نحو رحمة واحدة
للرمة ولطيفة للتنوع ودحرجة واحدة للرمة ولطيفة للتنوع وهكذا وقال بعضهم
بناء النوع من الزائده على الثلاثي شاذ ومشى عليه ابن مالك ولذا قال في الخلاصة
وشذ منه هيئة كالحفرة . ثم ذكرت اسم الآلة فقلت .

فصل : في ابنية أسماء الآلة

ووزنوا لآلة .مفعال مع مفعلة ومفعل أيضاً تبع
كقولهم مكسحة ومحلب مفتاح كالصفاة فيما أعربوا

يعني أن هذا الفصل في بيان الأوزان التي يبنى منها اسم الآلة وهو ما يعالج
به الفاعل المفعول لوصول الأثر إليه أي المفعول كالنمحت وهو الذي يعالج به
النجار الخشب لوصول الأثر إليه أي الخشب فعلم بذلك أن التعريف هو الآلة
وهي إنما تكون للأفعال العلاجية . فاسم الآلة يجيء في ثلاثة أوزان . مفعال بكسر
الميم ومسكون الفاء نحو مفتاح اسم لما يفتح به ومفعل بكسر الميم وفتح العين . نحو
محلب وهو اسم لما يستمان به في الحلب ومفعلة بكسر الميم مع فتح العين أيضاً
نحو مكسحة اسم لما يكسح به الثلج ومنه مصفة ومرقاة بوزن مفعلة لأن أصلهما
مصفوة ومرقوة إلا أن الميم تفتح فيهما ويراد بهما المكان حيثئذ والمصفاة اسم

لما يصنف به اللين أو غيره والمرقا اسم لما يرق عليه كالعلم ، وشذ بجيء اسم الآلة من مضموم العين ، والميم كالمسقط والمنحل والمكحلة لكن في دعوى الشنوذ نظر ، لأن المذكورات ليست من اسم الآلة بل هي أسماء موضوعة لآلات مخصوصة ، ثم شرعت في بيان أبنية الأفعال مبتدئاً بالماضي فقلت :

فصل : في بناء الفعل الماضي المعلوم

الماضي قد يبنى لفاعل وقد	يبقى لفعل فليس ينتقد
فطلقاً آخر حرف فتحا	واضمه مع واو لجمع صلحاً
وسكن إن ضمير رفع حركا	وأول المعلوم بالفتح اتركا
مالم يكن بهزة الوصل ابتدئ	مما يجي والهمزة للكسر هدى

أى هذا الفصل في بناء الماضي المعلوم . والماضي هو ما دل على زمن مضى وانقضى وأقوى علاماته تاء التانيث الساكنة ، ثم الفعل من حيث هو لا يخلو من أن يكون معلوماً ، أو مجهولاً فالمعلوم ثلاثياً أو زائداً عليه يكون الحرف الأخير منه مبنياً على الفتح ، لأن الأصل في الأفعال البناء . والفتح أخف الحركات وذلك في فعل الواحد مذكراً ومؤنثاً ، فهو نصر ونصرت والتثنية كذلك نحو ضربا ضربتا ويبنى آخره على الضم في جمع المذكر الغائب لعارض وهو اتصال واو الضمير للمجانسة نحو ضربوا . وعلى السكون إذا اتصل بضمير رفع متحرك كثناء مخاطب مذكراً أو مؤنثاً أو مفرداً أو غيره ، ومع نون جمع النسوة وأما الحرف الأوسط فلا يكون إلا متحركاً بأحد الحركات الثلاث كما تقدم في بيان أقل الفعل من أنه لا بد من حرف يبدأ به وحرف يتوسط بينهما وهذا الحرف لا يكون إلا متحركاً وأما أوله ففتوح كما ذكر في قوله (وأول المعلوم بالفتح اتركا) بالألف المنقلبة عن نون التوكيد الخفيفة أى وأول الفعل الماضي

المعلوم ثلاثياً أو غيره لا يكون إلا مفتوحاً إلا إذا كان مبدوءاً بهمزة الوصل لأنه لما سكن توصل إليه بهمزة الوصل وهي تكون مكسورة إلا في مواضع يسيرة كما سيأتي قال في النظم (ما لم يكن بهمزة الوصل الخ ولما كانت همزة الوصل لا تكون إلا في كلمات محصورة ذكرها مع ما لها من أحكام بقوله) :

وهي التي تسقط في الدرج تكون	في ابن وفي ابنة وفي ابنم يكون
واثنين واثنين واسم واست	وايمن مع امرىء وامرأة
وهمزة لماضي وأمر مصدر	من الخماسي والسداسي اعتبر
وهمز أل وأم وأمر الحاضر	من الثلاثي بلا مكابر
وكلها إن بدئت فتكسر	أو وصلت فهي بدرج تظهر
وامستنن أل وأختها وأيمنا	فهمزها بالفتح في ابتدائنا
كضم همز الأمر مما استقبلا	إن ضم عينه كما قد نقلنا
ومثله همزة ماض قد جهل	من الخماسي والسداسي جعل
وغير ما من من الهمزات	همزة وصل سائر الحالات

يعنى أن حكم همزة الوصل تثبت في الوقف وتسقط في الوصل، وسميت همزة الوصل لأنها تجيء للتوصل إلى النطق بالسالكين فذكر أنها تكون في سبعة هشر كلمة مذكورة في قوله (في ابن إلى قوله وأمر الحاضر اهـ .) وقوله (وايمن) أصله ابن فزيدت فيه الميم للتوكيد والمبالغة والامتداد . أصله منه حذف الهاء لمشايتها حرف العلة في الخفاء ، ثم أدخلت همزة الوصل في أوله بعد مسكونه ومعناه المعجزة وقد يراد به حلقة الدبر وقوله (وايمن) وهو مفرد كآجر وآنك عند البصريين من اليمن وهو البركة ، وفي قوله (وهمزة الماضي الخ) بإعادة ذكر الهمزة إشارة إلى شروعه في نوع آخر لأن همزة الوصل سماعية وقياسية .

طالساعية العشرة الأسماء السابقة وهمزة الماضي وما ذكر بعدها قياسية . وقوله (وكلها إن بدئت) بيان لحكمها يعنى أن همزة الوصل تثبت في الابتداء بها وتسقط في الدرج أى الوصل والأصل فيها أن تكون مكسورة إلا ما استثنى في قوله (واستثنى آل وأختها) وهى أم فى لغة حمير . وأيمن ففتتح فى الثلاثة كما يستثنى ما تضم هيئته وهو ثلاثة أيضاً همزة الأمر من كل ما كانت العين فى مضارعها مضبوطة كانصرته واقتل وهمزة الماضى المجهول من الخامس والسادس كأنطلق واستخرج .

وقوله (وغير ما من المميزات) أى المذكورات تسمى همزة قطع فتكون ثابتة وصلًا ووقفًا . ثم ذكر بناء الماضى المجهول فقال .

فصل : فى بناء الماضى المجهول

وميز المجهول فى بناءه بضم أول هلى أقرانه
مع كسر ما قبل أخيره اعتمد والفتح فى مضارع له يرد

يعنى أن فتح ما قبل الأخير من مضارع المجهول قاعدة شهيرة . وأن الماضى المجهول يتميز عن المعلوم بضم الحرف الأول منه ، وكسر ما قبل آخره وبقيّة حروفه باقية كما كانت فى المعلوم كنصر . وانطلق . واستخرج ثم شرع فى بناء الفعل المضارع المحسوب ثاى الأقسام المذكورة فى قوله وأخذوا من مصدر فعلا مضى مضارعا فقال :

فصل : فى بناء المضارع المعلوم

هو الذى فى أول له يزداد حرف شهير من أنيت يستفاد
وشرطه بأن يكون زائدا عن ماضى الأفعال أوقيت الردا

والفتح في أول معلوم أحق إلا الرباهي فللضم استحق
واكسر لما قبل الأخير في الذي زاد هلى ثلاثة فليحتد
إلا الذي يجيء من تفملا ومن فعلت كذا تفاعلا
فتفتح ما قبل الأخير استثنى كيتعلم العلوم إبنى

يعنى أن المضارع من حيث هو معلوماً أو مجهولاً كلمة دلت على معنى في نفسها
واقترنت بزمن وضما إذ هو يحتمل الحال والاستقبال ولا بد في أوله من إحدى
الزوائد الأربع التي هي الألف والنون والياء والتاء يجمعها قولك أنيت كما صرح
به ويشترط في الحرف الزائد منها أن يكون زائداً هلى الفعل الماضى منه نحو اضرب
للمتكلم وحده ونضرب للمتكلم وغيره ويضرب للفائب وتضرب للفائبة ونسى
حروف المضارعة (والمضارع) اسم فاعل من المضارعة بمعنى المشابهة التامة سمي
به لمشايبته اسم الفاعل امظا ومعنى فتقول : زيد معص ويصلى بمعنى واحد ولفظ
متساوئم حروف المضارعة المذكورة مفتوحة في المعلوم منه من جميع الأبواب
إلا من الرباهي أى رباهي كان . سواء كان رباعياً مجرداً مزيداً على الثلاثى فإنها
أى حروف المضارعة مضمومة فيه نحو يسرح ويكرم ويفرح ويقاقل إذ لو
فتحت فيه لالتبس بعضها بالماضى وقد صرح بذلك في قوله (والفتح في أول
معلوم أحق إلا الرباهي فللضم استحق) وقوله (واكسر لما قبل الأخير الخ) يعنى
أن ما قبل الحرف الأخير منه يكون مكسوراً مما زاد على الثلاثى رباهياً كان
أوخامسياً أو سداسياً إلا في ثلاثة أبواب منها وهى باب تفملا وتفاعلا فسا قبل
آخرها يكون مفتوحاً نحو يتدحرج ويتعلم وينقاتل وأما الثلاثى فقد سبق أن
ما قبل آخره وهو عينه يكون مضموماً في أبواب كينصر ويحسن ، ومفتوحاً كيتعلم
ويفتح ، ومكسوراً كيضرب ويحسب . وقوله (كيتعلم العلوم إبنى) يقطع الهمزة

للوزن مثال لما يفتح ما قبل آخره من المستثنى المذكور، وأما حكم لامه فسيأتي .
ثم ذكر المضارع المجهول فقال :

فصل : في المضارع المجهول

أول مجهول مضارع أبح ضا وما قبل أخير يفتح
وما بقى من الحروف يذكر كمثل ما كان فلا يغير

يعنى أن المضارع المجهول مثل المعلوم فى البناء إلا الحرف الأول منه فإنه يضم مطلقا ، وإلا ما قبل آخره فإنه يفتح مطلقا من جميع الأبواب فتقول يضرب ويدحرج وينطلق ويستخرج يضم الأول وفتح ما قبل الآخر فى الجميع ثم ذكر حكم اللام من المضارع المعلوم والمجهول بقوله :

حكم لام المضارع

اللام من كل مضارع تضم	إذا خلا عن ناصب وما جزم
مالم تصل براو جمع هلت	أو ألف اثنين وبان خوطبت
فإن بها قد وصلت فسمها	خسة أفعال لدى أولى النهى
وهى التى ترفع بالنون وفى	نصب وجزم فيحذفها اكتفى
فضمها مع أول وافتح معا	ثان وللأخير كسر وقما
واسكن مع جمع لسوة حرف	وافتح لتوكيد وإن خف ألف

يعنى أن لام المضارع معلوما كان أو مجهولا مضمومة ضمة إهراب حتى يدخل ناصب ينصبها أو جازم يجزمها والنواصب أربعة : أن المصدرية ، ولن لتأكيد

النفي . وكى للتعليل . وإذن للجواب . والجوازم خمسة . لم : نحو لم يقم ولما : نحو ولما
يقم وهما لقلب المضارع ما ضيا ونفيه ، ويمتاز لما باستغراق النفي وبتوقع مدخولها
وإمتناع دخول أدوات الشرط هليها والثالث ، ن الجوازم : إن للشرط والجزاء
نحو إن يدخل أدخل . والرابع : لام الأمر لمب الفعل نحو لينصر الخامس : لا
فى النهى : نحو لا تفعل ، وهذا معنى البيت الأول وقوله مالم متصل) بالبناء للمجهول
إلى آخر الآيات معناه أن محل ضم لام المضارع مالم يتصل بواو جمع المذكور نحو
يفعلون وتفعلون أو ألف الإثنين أو ياء المخاطبة نحو : تفعلان ويفعلان وتفعلين وهذه
الخمسة تسمى الأفعال الخمسة ، وحكمها عند النحويين أنها ترفع بثبوت
النون وتنصب وتجرم بحذفها وهذه المسألة تتعلق بالنحو وذكرها هنا استطراد
وكدنا قوله (واسكنن مع جمع نسوة) يعنى أنه يبنى على السكون إذا اتصل بنون
جمع النسوة ويبنى على الفتح إذا اتصل بنون التوكيد الثقيلة والخفيفة نحو النسوة
يقمن وليسجنن وليكونا حاصله أن للمضارع يرفع بالضمة الظاهرة مالم يتصل
بآخره شيء مما يوجب بناؤه أو ينقل إعرابه — فالذى يوجب بناءه هو نون
النسوة ونونا التوكيد ، والذى ينقل إعرابه الأفعال الخمسة ، وأنت خبير أن هذا
الحكم من أحكام النحو وذكره استطراد كما ذكرنا . وقوله (وإن خف ألف)
يعنى أن نون التوكيد الخفيفة يجوز قلبها ألفا كقول أمرى القيس (قفانبك
من ذكرى حبيب ونزل) اه . ثم ذكر الناطم الأمر والنهى بقوله :

فصل : فى بناء الأمر والنهى الماخوذين من المصدر

الأمر والنهى يكونان هلى	لفظ مضارع كما قد نقلنا
واللام فى الصحيح ساكن وفى	معتل أحذف حرف علة تف
كثرون أمثال وأبق النون من	توكيدهم ونون نسوة زكن

يعنى أن أمر الغائب فقط والنهى سواء كان لغائب أو حاضر يكونان على لفظ المضارع إلا أنهما مجزومان بدخول لام الأمر ولا النهى وعلامة الجزم فيهما سكون اللام في الفعل الصحيح المفرد وسقوط لام المعتل وسقوط نون التثنية ونون جمع المذكر ونون المؤنثة المخاطبة لان النون في الثلاثة نون اعراب قائم مقام الحركة فتسقط بالجازم كالحركة مثال الصحيح : يضرب لا تضرب لا يضرب ومثال للمعتل لينز ولا يفرز ولا يرم ولا يخرم ولا يخرش ولا يخرش ومثال المثني لا ينصرا لا تنصرا . ومثال الجمع لينصروا ، لا تنصروا . ومثال الواحدة المخاطبة لتنصري لا تنصري ولا تحنفي منهما في جمع النسوة لأن نونها ثابت في الجزم ، وغيره نحو ليضربن ولا تضربين ولا يضرين وكذا لا تحنفي منهما نون التوكيد الثقيلة ونون التوكيد الخفيفة لثبوتها في غير الجزم نحو ليضربن ولا يضرين بتشديد النون وتخفيفها مع فتح الباء ثم ذكر الناظم بناء أمر الحاضر بقوله .

فصل : في بناء أمر الحاضر

وحرف ماضارع من أمر أزل لحاضر لكن يهمز قد وصل
 إن كان ساكنا فإن تحركا فأبقى تحريكا ولهمز أركا
 واللام كالمضارع المجزوم في صورته وهو بناء الوقف

أى الطريق في أخذ أمر الحاضر من المصدر أن تحذف من مضارعه حرف للمضارعه وتتدخل عليه همزة الوصل إن كان ما يمدحرف المضارعه ساكنا هوضا من الحنوف وتعتبر الإبتداء بالسكن : نحو اضرب . وإن كان بعد حرف المضارعه متحركا بقي على حركته نحو : دحرج ولا تدخل عليه همزة الوصل لعدم الحاجة إليها وأما آخره فساكن وهو مبنى على الوقف والسكون لامن عامل لأن

الأصل في الأفعال البناء ولا مشابهة بينه وبين الاسم وهذا من ذهب البصريين
ومذهب الكوفيين أنه معرب مجزوم والأول أشهر والمبني على الوقف كل
كالجزوم في اللفظ أي في قطع آخره عن الحركة لاني الحقيقة لأن مسكون الجزوم
بمعامل ومسكون الموقوف بدونه . ثم ذكر أبنية اسم الفاعل فقال :

بسبب أبنية اسم الفاعل

كفاعل زن اسم فاعل يبدأ	إن كان فتح العين في الماضي هذا
كناصر وضارب وإن تضم	عين لماضيه فوزنه انتظم
في صيغتين فعل أو فعيل	مثلها بالضخم والجميل
أو كسرت عين فغير اللازم	على وزان فاعل كعالم
ولازم أوزانه تحصر في	أربعة أفعال فعلافت اقتفى
كأحر عطشان والفعيل	وفعل كفرح كجميل

اسم الفاعل هو ما اشتق لمن قام به الفعل بمعنى الحدث . وقوله (كفاعل
زن الخ) يعني أن اسم الفاعل على أوزان باعتبار عين فعله فينظر في عين الماضي منه
لكونه أسهل ضبطا فإن كان مفتوحا فوزن اسم الفاعل منه على فاعل كناصر
من نصر وضارب من ضرب وقامح من فتح . وإن كان عين ماضيه مضموما
فوزنه ينتظم في صيغتين أي وزنين أحدهما فعل بسكون العين وثانيهما فعيل
بالياء بعد العين وأمثلهما نحو الضخم للأول والجميل للثاني والضخم هو العظيم
والجميل معروف أو كان عين ماضيه مكسورا فإما أن يكون لازما أو متعديا
فالمتدى منه وزن اسم فاعله على وزن فاعل كعالم من علم ووارث من ورث
واللازم منه يكون اسم الفاعل منه على أربعة أوزان . أحدها فعيل كجميل
وكحيل وثانيها فعل كفرح وحسن من فرح وحسن . وثالثها فاعل كاحمر من

حمر يحمر بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع . ورايها فعلان كعطشان
من عطش يعطش . ولما كان في تصريف أفعال وفعلان بعض خفاء ذكرها
في قوله :

فصل : في تصريف أحمر وعطشان

أحمر وصف الواحد المذكر	وإن تصف أنتي لخمراء اذكر
وثن في أحمر أحمران	كذلك في حمراء حمراوان
واجتمع فيهما بحمر وسما	ونحو عطشان وعطش الزما
تنية الأول عطشانان	والثان عطشيان إذا الداني
واجمعا هلي عطاش واقل	لها اليماع غير وزن فاعل

يعنى أن تصريف أحمر وعطشان تقول في مؤنثهما حمراء وهطشى وفي
مثناهما أحمران وهطشانان للمذكر ، والمؤنث حمراوان وهطشيان ، وجمعهما حمر
وعطاش في المذكر والمؤنث ، وانقل لها : أى لأوزان اسم الفاعل السماع أى
أوزان اسم الفاعل كلها سماعية غير وزن الفاعل : (تنبيه) ذكر للمصنف تبعا
لأصله الأوزان التي يمكن ضبطها من هذا الباب اختصارا وترك الباقي وكان
عليه أن ينبه على ذلك كأصله حيث قال بعد ذكر هذه لأوزان واختصرت
بذكر ما يمكن ضبطه وتركت ما عداها ولكن فات ذلك . (فرع) الصفة المشبهة وهي
اسم مشتق لمن قام به الفعل بمعنى الثبوت ولما أوزان غير ماسبق فقيل لها سبعة
هثر وزنا على ما ذكر في روح الشروح وهزاء الى الاستقراء فعل يسكون
العين وحركات الفاء نحو شكس وملح وصلب . وفعل بفتح الفاء وحركات
العين نحو حسن وخشن وهجل . وفعل بكسر الفاء واليمين وضمها نحو صفر
وجنب ، وفعال بفتح الفاء وضمها نحو جبان وشجاع ، وفعل بفتح العين وكسرها

كشيظم وجيد وفعل بفتح الغاء وسكون الياء نحو حريس وسليم . وفعل كغيور .
وأفعل كأبلج . وفعلان كغضبان . انتهى . ثم ذكر اسم المفعول فقال :

فصل في أبنية اسم المفعول من الثلاثي

صغ اسم مفعول ثلاثي على وزن مفعول فاعل يجتل
كمثل مجبور كبير الحال وأثبت قياس أول لا التالي

اسم المفعول . هو اسم لذات من وقع عليه الفعل . وقوله (ثلاثي على وزن مفعول)
يعني أن المراد بالأبنية للذات كوزن الثلاثي فقط . أما خبر الثلاثي فقد سبق في المصدر الميمي
فيشمل جميع أبواب الثلاثي ، سواء كان ماضيه مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً
فوزنه إثنان : مفعول وفعل فالأول قياسي ، والثاني سماعي ولذا اختار له في المثال
كبير بالسين عن كثير بالناء . لأن كسر متعد لا يحتاج إلى واسطة . وأكثر لازم
لا يأتي منه للمفعول إلا بواسطة حرف الجر مثال الأول . مجبور خاطر والثاني
كبير الحال ، وطريق أخذ وزن المفعول من الثلاثي أن تحذف حرف المضارعة من
مضارعه المجهول ، وتدخل الميم المضمومة بدله ثم تفتح الميم لثلاثي يلبس بمفعول باب
الأفعال نحو المسكرم ثم تضم العين لثلاثي يلبس بالموضع ، فصار مفعول نحو مجبر ثم
تشبع الضمة لا نمدام مفعول مضموم العين في كلامهم ، فيتولد من الإشباع الواو
فيصير مفعول كمجبور . وأما وزن فعيل منه فمشترك بين الفاعل والمفعول فإذا
كان للمفعول فيستوي فيه المذكور والمؤنث والفارق بينهما للموصوف إن ذكر نحو
رجل قتيل وامرأة قتيل أو لم يذكر الموصوف فبالثناء ، نحو قتيل زيد وفتيلته .
وإذا كان للفاعل فيفرق بين مذكوره ومؤنثه بما يدل على التأنيث ، فتقول رجل
نصير وامرأة نصيرة أي ناصر وناصرة ، ومررت بنصير زيد ونصيرته . ولما كان
للفاعل والمفعول صيغ وضعت للمبالغة بمعنى التكثير ، وهي مخالفة لأوزان ما لم
يذكر للمبالغة ذكرها بقوله :

فصل في أوزان المبالغة

بالغ	بمفعيل وفعل فعل	فعل مفعال وفمعل فعل
فعله	كيقظ مدرار	مثل وبالصديق كالصبار
كما	يقال غفل شكور	لكنه ضحكة مكثير

ذكر من أوزان المبالغة ثمانية تبعاً للأصل، وليس المراد أن المبالغة محصورة في الثمانية المذكورة، بل ذكر في اللطوب أنها ترتقي إلى خمسة عشر منها: طوال لكثير الطول، وهجاب للبليغ في العجب، ومجزم لكثير الجرم، وعلامة لكثير العلم وراوية لكثير الرواية ومجدامة لكثير القطع للمودة وفروق لكثير الفرق بفتح الراء ونحوها والتي ذكرها في النظم منها ما يبالغ به في الفاعل فقط ومنها ما يكون له مع المفعول وقوله (بالغ) بصيغة الأمر من المبالغة، وهي التكثر كما سبق بمفعيل أى بوزنه، وكذا يقال فيها ببنه نحو مكثير ومعتبر مبالغة في الفاعل والمفعول وذلك لكثير الكلام والعطر . وفعل بتشديد العين كصبار وكذاب لكثير الصبر والكذب وفعل بفتح الفاء وضم العين كيقظ لكثير اليقظة، وفعل بفتح الفاء وضم العين نحو شكور وجهول لكثير الشكر والجهل . ومفعال بكسر فسكون نحو مدرار ومسقام لكثير الدر أو المطر ، واكثير السقم وفمعل بكسر الفاء والسين مع التشديد في العين نحو صديق وفسيق . لكثير الصديق والفسق وفعل بضممتين نحو غفل لكثير الغفلة وفعله بضم الفاء وفتح العين واللام كلمنة وضحكة لكثير اللعن والضحك وقوله (كيقظ إلى آخر البيتين) أمثلة للثمانية الأوزان والحاذاق يرجع كل مثال إلى وزنه : ولما فرغ من أوزان الأبنية شرع في بيان التصريف مبتدئاً بضابط الأفعال التي لا يخرج عنها علم الصرف مع أقسامها فقال :

باب في الأبواب التي لا يخرج عنها الصرف

وكلمة في الصرف من أفعال فإنها لا تخلو عن أحوال

إما ثلاثي أورياهي وها مجردان أو مزيدان اهلا
 والسكل إما سالم أولا فما خلاعن العلة والهمزة اعلمنا
 كذاهن التضعيف سالم وإن لم يخل فهو غير سالم زكن
 وبعضهم كالأصل قال السالم هو الصحيح دون فرق يعلم
 واقسم جميعها إلى الصحيح أو مثلهم وناقص كما حكوا
 كذا اللغيف مطلقاً والأجوف ومثله المهموز والمضاعف

يعنى أن تصريف الفعل لا يخرج عن ستة وخسين باباً، لأن الفعل من حيث هو لا يخلو من أن يكون ثلاثياً أورياهياً، وكل منهما إما أن يكون مجرداً أو مزيداً فيه . فهذه أربعة، وكل من الأربعة إما سالم أو غير سالم فتلك ثمانية ويقال لها الأقسام الثمانية، وأمثلةها نصر حرج من المجرد، وأكرم وتدرج من المزيد فيه. هذا من القسم السالم، وغير السالم وعد أو عدتوسوس وسوس وكل واحد من هذه الأقسام إما صحيح، أو معتل، أو أجوف، أو لغيف، أو ناقص أو مهموز، أو مضاعف فتلك سبعة أقسام فإذا ضربتها في الثمانية السابقة صارت ستة وخسين كما ذكرنا، وهذا ما شى عليه الزنجاني وبعض الصرفيين لكن الذى ذكره صاحب الأصل وغيره، عدم الفرق بين الصحيح والسالم والعمل عليه هنا، وعليه فتكون الأقسام السبعة مضمومة في أربعة فقط، ومتأى أحكام هذه الأبواب مفصلة إن شاء الله تعالى . . ثم شرع في بيان الفعل الصحيح وتصريفه على سبيل الإجمال فقال :

بباب : حد الفعل الصحيح وبيان تصريفه

أما الصحيح فهو ما قد سلما عن حرف علة كما قد علما
 وصر فوه في فروع تكثر فدونك الأصل ففيه تحصر
 كقولهم ضربت ضرباً اضرب وضارب واضرب وهذا يضرب

ونحوه من كل فرع قصدا وقس عليه كلما قد وردا
حذفتها مخافة التطويل أو لظهورها مع التحويل

يعنى أن حد الصحيح والسالم على ما ذكره الناظم تبعاً لأصله هو: ماخلت
حروفه التي تقابل بالفاء والعين واللام من حروف الةة، وإن وجد فيه الهمزة،
أو التضعيف.. ونهب بمضهم إلى الفرق بين الصحيح والسالم كما تقدم ذلك قريباً..
فيكون الصحيح هندم: ماخلت حروفه من الةة فقط.. والسالم: ماخلتها عن
الهمزة والتضعيف والراجح الأول، ثم ذكر أن الفعل يتصرف في فروع كثيرة
أشار إلى القليل منها، وأحال في بقيتها إلى أصله، وهو من المقصود كما قال فدونك
الأصل، لأنه ذكر فيه من تصريف الصحيح ما يغنى من طالعه حق للمطالعة فقوله:
ضربت مثال للماضى. وضرباً للمصدر، واضرب مضارع للتكلم، وضارب اسم
فاهل، واضرب أمر، ويضرب مضارع للفائب، وقوله (ونحوه) من كل فرع مما هو
موجود ويقصد من المصدر. وقوله (وقس عليه كلما قد وردا) سواء كان ثلاثياً
أورباعياً، مجرداً أو مزيداً، ثم لما كان هذا الخلف قد يؤدي إلى إخلال بالمقصود
من أحكام التصريف الذي هو معظم هذا الفن، تعرض لذلك على وجه إجمال
يمكن به ضبطه وحصره فقال:

وهالك ذكر الحكم بالإجمال مع حذف ما فيه من الأمثال
صرف ماض ومضارع معاً لاوجه والأمر والنهى اسما
ثلاث في مخاطب مخاطبة ومثلها لفائب وضائبة
وإثنان في تكلم فيما عدا معلوم أمر وكنهى قصدا
جملة ما جاء لكل واحد أربعة مع عشرة فاعتمد

قوله (ثلاث) : أى ثلاثة حذف الناء للضرورة : أى ثلاثة أوجه للمخاطب ،
و ثلاثة للمخاطبة ، و ثلاثة للغائب ومثلها للغائبة ، ووجهان للمتكلم . وقوله (فيما عدا
معلوم أمر وكنهى) : يعنى أن الوجهين للمتكلم لا تأتى من الأمر والنهى لعدم
وجوده ، فلا يقال فى الأمر للمتكلم معلوما اضرب تضرب ، ولا يقال فى الأمر باللام
لاضرب لتضرب ، ولا يقال فى النهى المعلوم : لا اضرب ولا تضرب ، لعدم وجوده فى
الاستقراء . مثال الماضى معلوما ومجهولا : ضربت ضربتبا ضربتبا للمخاطب ، ضربت
ضربتبا ضربتبا للمخاطبة . ضرب ضربا ضربوا للغائب . ضربت ضربتبا ضربين
لغائبة . ضربت ضربتبا للمتكلم ومثال المضارع للمخاطب تضرب تضربان تضربون .
والمخاطبة تضربين تضربان تضربن ، والغائب يضرب يضربان يضربون .
والغائبة تضرب تضربان يضربن . . والمتكلم اضرب تضرب . ومثال الأمر فى
المخاطب اضرب اضربا اضربوا . ومجهوله باللام لتضرب لتضربا لتضربوا . وفى
المخاطبة : اضرب اضربا اضربين معلوما ، ومجهوله باللام لتضرب لتضربا لتضربين .
وفى الغائب : ليضرب ليضربا ليضربوا . فى الأمر معلوما ومجهولا . والغائبة
لتضرب لتضربا لتضربين معلوما ومجهولا . وفى المتكلم لا تضرب ولتضرب مجهولا
فقط . ومثال النهى فى المخاطب : لا تضرب لا تضربا لا تضربوا معلوما ومجهولا .
وفى المخاطبة لا تضربى لا تضربا لا تضربين ، وفى الغائب لا يضرب لا يضربا
لا يضربوا معلوما ومجهولا . وفى الغائبة لا تضرب لا تضربا لا يضربين معلوما
ومجهولا . وفى المتكلم لا اضرب ولا تضرب مجهولا فقط .

ثم أخذ فى تصريف اسم الفاعل والمفعول فقال :

وصرف اسم فاعل لمشرة فاعلة فواعل فاعلة
كفعل فعال فاعلات وفاعلين فاعلين يأتى

فاعلتين فاعل وصرف اسما لمفعول لسبع تقتف
في وزن مفعول وثن واجما ومثله مفعولة يامن وعى
سابعها التكسير في المذكر فاحفظ لما ذكرته وحرر

يعنى أنه كما يتصرف كل من الماضى والمستقبل والأمر والنهى إلى أربعة
هشر وجهاً كذلك اسم الفاعل يتصرف إلى عشرة أوجه كما قلت (وصرف
اسم فاعل لعشرة) وسأذكرها على ترتيب النظم (فاعلة) للمفردة المؤنثة نحو
ناصر (فواعل) جمع مؤنث مكسر نحو نواصر : (فعلة) بفتحات مؤنثة جمع
تكسير لفاعل المذكر نحو نصر (كفعل) بضم الفاء وفتح العين مشددة جمع
مذكر مكسر أيضا نحو نصر ومثلها (فعال) في كونه جمع تكسير وهو بضم
الفاء وتشديد العين نحو نصار فلجمع التكسير المذكر ثلاثة أبنية من الفاعل .
(فاهلات) جمع مؤنث سالم نحو ناصرات . (وفاعلين) بفتح اللام مثني فاعل
المذكر نحو ناصرين . (فاعلين) بكسر اللام جمع مذكر سالم نحو ناصرين .
(فاعلتين) لثني المؤنث نحو ناصرتين . وقوله (وصرف اسما لمفعول لسبع
تقتف) أى تتبع يعنى أن اسم المفعول يتصرف في سبعة أوجه أحدها وثانيتها وثالثتها في
(وزن مفعول) مفردة وبشاه وجمعه نحو منصور منصوران منصورون ورابعها
وخامسها وسادسها في وزن (مفعولة) كما ذكرته بقولى (ومثله مفعولة يامن وعى)
من الوعى أى ومثل وزن مفعول في الثلاثة الأوجه وزن مفعولة نحو منصور
منصورتان منصورات . (وسابعها) جمع التكسير المذكر وهو وزن مفاعيل
نحو مناصير . وقوله (فاحفظ لما ذكرته) أى من الأحكام المذكورة على
سبيل الإجمال فى قولى وهاك ذكر الحكم بالإجمال إلى قوله : وحرر ، أمر من
التحرير وهو التنقيح وإنما حذف الأمثلة التي ذكرها الأصل الذي هو متن

المقصود لضيق النظم عنها ولفهمها مما ذكرت مع التحويل على ما في الأصل
 يقول (فدونك الأصل) وعبارته في الأمثلة الأفعال الصحيحة (مانصه) مثال
 الماضي في المعروف نصر نصرا نصروا الخ . ومن المجهول نصر نصرا نصروا الخ .
 ومثال المستقبل ينصر ينصرون الخ . ومن المجهول ينصر ينصرون الخ .
 ينصرون . ومثال الأمر الغائب لينصر لينصروا لتنصروا لتنصروا
 لتنصروا ، ومثال الأمر الحاضر انصر انصرا انصروا انصروا
 انصروا انصروا ومن المجهول لينصر لينصروا لتنصروا لتنصروا
 لينصروا لتنصروا لتنصروا لتنصروا لتنصروا لأنصر
 لتنصر . وكذلك النهي من المعلوم والمجهول إلا أنه زيد في أوله لا وتقول في نون
 التأكيد المشددة في أمر الغائب لينصرون لينصرون لينصرون لتنصرون
 لينصرون . وفي أمر الحاضر انصرون انصرا انصروا انصروا . في الخفيفة لينصرون
 لينصرون لتنصرون بفتح الراء في الواحد المفرد والواحدة الغائبة وضمها في جمع
 المذكر وفي المخاطب انصرون انصروا انصروا . وكذلك النهي من المعلوم
 والمجهول (مثال الفاعل) ناصر ناصران ناصرون . ونصار ونصر بضم النون
 وفتح الصاد والتشديد فيها ونصره بفتح النون والصاد
 والراء مع التخفيف ناصرة ناصران نصارات ونواصر (مثال المفعول)
 منصور منصوران منصورون ومناصر بفتح الميم منصورة منصورتان
 منصورات . (ومثال الرباعي) دحرج يدحرج بفتح الدال وسكون الحاء وفتح
 الراء في الماضي وكسر الراء وسكون الحاء وضم الياء في المضارع دحراجاً بكسر
 الدال . وسكون الحاء فهو مدحرج بفتح الدال وكسر الراء وسكون الحاء وذاك
 مدحرج بفتح الراء والأمر دحرج بفتح الدال وكسر الراء . والنهي لا تدحرج
 بضم التاء وفتح الدال وكسر الراء وكذا تصريف الملحقات . (مثال الثلاثي
 المزيد فيه) أخرج يخرج إخراجاً فهو مخرج وذاك مخرج والأمر أخرج والنهي

لا يخرج بضم التاء وكسر الراء وقد حذفت الهمزة من مستقبل هذا الباب
لثلا يجتمع الهمزتان في نفس المتكلم وكذلك حذف الهمزة من الفاعل
والفعل والنهي وأمر الغائب طردا للباب وخرج يخرج تخريجا وتخرجة بكسر
الراء وفتح التاء فيهما فهو مخرج بكسر الراء وذاك مخرج بفتح الراء والأمر
خرج بكسر الراء والنهي لا يخرج بضم وكسر الراء وخاصم يخاصم بكسر
الصاد مخاصمة بفتح الصاد وخصاما بكسر الخاء فهو مخاصم
وذاك مخاصم والأمر خصم والنهي لا يخاصم بضم التاء ومجهول الماضي
خوصم إلى آخره ومثال الخماسي انكسر ينكسر انكسارا بكسر الهمزة
فهو منكسر بكسر السين وذاك منكسر به والأمر انكسر والنهي لا تنكسر
واكتسب يكتسب بكسر السين اكتسابا فهو مكتسب وذاك مكتسب به .
والأمر اكتسب والنهي لا تكتسب . واصفر يصفر بفتح الفاء فيهما اصفرارا فهو
مصفر بفتح الفاء وذاك مصفر به والأمر اصفر والنهي لا تصفر بفتح الفاء فيهما .
وتكسر يتكسر بفتح السين فيهما تكسرا بضم السين فهو منكسر بكسر السين
وذاك منكسر به والأمر تكسر والنهي لا تنكسر بفتح السين فيهما وتصلح يتصلح
بفتح اللام فيهما تصالحا بضم اللام فهو متصالح بكسر اللام وذاك متصالح عليه والأمر
تصالح والنهي لا تتصالح بفتح اللام فيهما . وأما ادثر واثاقل فأصل الأول تدثر
كتكسر وأصل الثاني ثناقل كتصالح فأدغمت التاء فيهما فيما بينهما ثم أدخل همزة
الوصل ليتمكن الابتداء بها لأن الساكن لا يبدأ به وتصريفها ادثر بفتح التاء
فيهما ادثارا فهو مدثر بكسر التاء وذاك مدثر به بفتحها والأمر ادثر والنهي
لا تدثر بفتح التاء فيهما والذال مشددة : في الجميع . واثاقل يثاقل بفتح القاف
فيهما اثاقلا بضم القاف فهو مناقل بكسر القاف وذاك مناقل عليه بفتحها
والأمر اثاقل والنهي لا ثناقل بفتح القاف فيهما والتاء مشددة في الجميع وتدخرج

يتدحرج بفتح الراء فيهما تدحرجا بضم الراء فهو متدحرج بكسر الراء وذاك
متدحرج عليه بفتحها والأمر تدحرج والنهى لاتدحرج بفتح الراء فيهما . مثال
السداسى استغفر يستغفر بكسر الفاء استغفارا فهو مستغفر بكسر الفاء وذاك
مستغفر بفتحها والأمر استغفر والنهى لاتستغفر بكسر الفاء فيهما . وإشهاب
يشهاب أشييبا فهو مشهاب والأمر اشهاب والنهى لاتشهاب بتشديد الباء فى
الجميع إلا فى المصدر . وأغدودن يغدودن بكسر الدال الثانية أهديدانا فهو
مغدودون والأمر أهودون والنهى لاتغدودن بكسر الدال الثانية فى الثلاثة
وأجلوذ يجلوذ بكسر الواو واجلوا ذا بكسر الهمزة واللام فهو مجلوذ والأمر
أجلوذ والنهى لاتجلوذ بكسر الواو فى الثلاثة وتشديدها فى الجميع واسحنكك
يسحنكك بكسر الكاف الأولى اسحنكاكا فهو مسحنكك والأمر اسحنكك
والنهى لاتسحنكك بكسر الكاف الأولى فى الثلاثة واسلنقى يسلنقى اسلنقاء
فهو مسلنقى وذاك مسلنقى عليه والأمر اسلنقى والنهى لاتسلنقى بكسر القاف
فيهما واقشعر يقشعر بكسر العين اقشعرا را بسكونها فهو مقشعر وذاك مقشعر منه
والأمر اقشعر والنهى لاتقشعر بكسر العين فيهما والراء مشددة إلا فى المصدر .
واحرنجيم يحرنجيم بكسر العين احرنجاما فهو محرنجيم والأمر احرنجيم والنهى
لايحرنجيم بكسر الجيم فيهما . انتهت هبارة المنصرد حرا بحرف ثم شرعت فى
باب الفوائد وهى مسائل تتعلق بالأفعال السابقة فقلت :

باب الفوائد

جمع فائدة وهى ما استفيد من علم أو غيره .

باب تفاعلا وباب فاعلا لزائد عن واحد ونقل

لواحد نحو تمارض اهلا وعاقب اللص كما قد قدسا

أقول ذكرت فى هذين البيتين إحدى الفوائد مما يتعلق بباب المفاهلة

والتفاعل من حيث أنهما يكونان للمشاركة بين اثنين فأكثر نحو قائلته ونحو
تدافنا . ولا يتخلفان عن للمشاركة إلا في القليل كما نبهت على ذلك بقولي
(وتقلا لواحد نحو تمارض زيد) أى أظهر المرض وليس به مرض وبجىء فاعل
لواحد نحو عاقبت اللص أى هدبته . وقوله (كما قد قدما) أى كما سبق في باب
المزيد على الثلاثى وحصل هذه القاعدة التفرقة بين فاعل وتفاعل بعد اتفاقهما
في المشاركة المطلقة ثم شرحت في فائدة ثانية تتعلق بباب الافتعال فقلت :

فصل في افتعل وحروف الاطباق

إن حرف إطباق تكن فاء افتعل	فالتاء طاء قلبت فان تسل
فهي بصاد وبضاد وسمت	والضاد والطاء كمثل اضطلمت
أو كان هذا الفاء دالا ذالا	أوزايا التاء اقلبها دالا
كاد كرا والياء والتاء اهتبرا	كلواو تاء كاتقى واتسرا

يعنى أن فاء الفعل من افتعل على ثلاثة أحوال الحال الأولى : إذا كان من
حروف الإطباق وهي أربعة : الصاد والضاد والطاء والظاء فتأوه التي بعد الفاء
تقلب طاء لأن حروف الاطباق من حروف الاستعلاء والتاء من الحروف
للمنخفضة أى مما يلتصق باللسان معها الى الخنك الأسفل . وحروف الاطباق
مما يلتصق باللسان الى الخنك الأعلى فبين الصفتين تباعد يوجب عسر
النطق فوجب إبدال التاء حرفا يقاربها في المخرج ويوافق ما قبلها في الصفة
ولا يكون ذلك إلا في الطاء نحو اضطرب أصله اصتبر من الصبر قلبت التاء
طاء لقربها ما مخرجا ونحو اضطرب أصله اضطرب من الضرب ونحو اطرد أصله
اطرد من الطرد . واطهر أصله اطهر . وقوله (أو كان هذا الفاء) إشارة
إلى الحالة الثانية وهي ما إذا كان فاء افتعل دالا مهملة أو ذالا معجمة أو زايا
معجمة وهذه الحروف الثلاثة من الحروف المجهورية تقلب التاء من افتعل دالا

مهملة لان التاء من الحروف المهموزة ، ومباهمة الحروف في الصفة أو جب عسر
النطق ، فوجب قلب التاء حرفا يوافق ما قبله في الصفة ليسهل التلفظ به ،
ولا يوافق هذه الحروف الثلاثة إلا الدال ، وذلك نحو ادمع اصله ادمع من دمع
فقلبت التاء دالا ثم ادغمت . واذكر أصله اذتكر من الذكر قلبت التاء دالا
ثم الدال ذالا لاتحادهما في المجهورية وأدغم أحدهما في الآخر ويجوز اذكر
بالدال المهملة مقلوبة هن للمعجمة وازدجر اصله ازتجر من الزجر قلبت التاء
دالا لما سر ، ويجوز فيه ازجر بقلب التاء زايا وإدغامها في الثانية . وقوله
(والياء والتاء اعتبارا) بصيغة الأمر وقوله (كلواو) أى اعتبر حكم الياء
والتاء والواو إذا وقع فاه افتعل واحدا منها قلب تاء ، لتلا يلزم توالى
الكسرات في الواو والياء ولاتحاد الصفة في التاء لأنه هو والتاء من المهموزة
وأمثلة ذلك نحو اتسر أصله ايتسر من يسر فقلبت الياء تاء هربا من اجتماع
الكسرات . واتقى أصله او تقى قلبت الواو تاء ثم ادغمت في التاء لوجوب الادغام
واثغر أصله اثغر قلبت التاء تاء أو بالعكس لاتحادهما في المهموزة فصار اثغر
بالمثلثة أو أثمر بالمثلثة .

ثم شرعت في فائدة أخرى وكان حقها التقديم على الفاعلين السابقين كما في
الأصل ، لعمومها للأفعال كلها وإنما أخرتها لكثرة الكلام عليها وأفردتها
بترجمة في قولى :

فصل في تعدية الفعل ولزمومه

وعد أفعال الرباعى ما عدا	درىخ فهو باللزم انفردا
ككل ما دل على لون ما	فعل السجايأ أو كنهمل طلوا
كذا السداسى غير باب استفعلا	وغير فعلين من افضلى انقلا
قد جعل النعاس يغرندى	ادفه هى ويسر ندى

وازم خماسيا سوى ثلاثة	فسو في اللزوم . والتعدية
باب تفاعل وباب افتعلا	ثالثها باب تفاعل انجسلي
وعد لازما بحرف الجر مع	ضعف وهمز من ثلاثي يقع
والغير بالحرف وحذف التاء من	بابي تفاعل تفاعل قن
وما خلا عن هذه الأسباب	فلازما سمة بلا ارتياب
ولا يجي المجهول والمفعول به	من لازم الأفعال إذا ظنقه

أقول هنا الفصل في بيان المتعدي ، وهو ما يتجاوز إلى المفعول : من اللازم وهو ما لم يتجاوز إلى المفعول من الأفعال ، وبيان تعدية اللازم من الأفعال ولزوم للمتعدى بقوله : (وعد أفعال الرباعي) يعني أن الغالب في أبواب الرباعي التي سبق بيانها التعدية إلا دريخ ونحوه من باب فعال ، فإن الغالب فيه اللزوم . ودريخ هو بدل وراء ، مهملتين فوحدة فحاء ممبجة أي ذل وخضع ، وفي المختار دريخت الحامة لذكرها خضمت له وطاوهته ، ودريخ الرجل طأطأ رأسه وبسط ظهره ، وبما تقرر علم أن المثال في النظم لا يراد منه الحصر ، وإنما القصد كل فعل دل على خلة لا تتجاوز ذات الفاعل من باب فعال الرباعي كالمثال المذكور ، ومنه برم الرجل أي دام نظره فهو لازم وقوله : (كسكل ما دل على لون) - أي ومثل دريخ في اللزوم كل فعل ثلاثي دل على لون كحمر . أو عيب كعور . وقوله : (مع فعل السجاي) أي كل فعل دل على سجية من الأفعال الفرزية فهو لازم كنهم وكرم وقوله : (ز أو كفعل طاوفا) أي في أنه لا يكون إلا لازما . لأن المطاوعة لا يعتمد أثرها إلى غير الفاعل كما تقدم . وقوله : (كذا السداسي غير باب استفعلا الخ) يعني أن أبواب السداسي كلها لازمة . إلا باب استفعل فإنه مشترك بين اللازم والمتعدي ، وإلا فعلين من باب افعلنى فقد سما . متعديين . كقول بعض شعراء : العرب (قد جعل النعاس يفرنديني . . ادفعه هني ويسر نديني)

وهذا البيت ذكره أبو هيبدة وأبو الفتح ومعنى أهرندا غلاب . ومعنى أسرندا
قهر ولم يسمع هيرما كما قاله البرماوى ، وأما باب استعمل فيشترك فيه اللازم
والمتمدى كما ذكرت فاللازم منه نحو استنسر البغاث ، واستنوق الجمل ، واستقام
الرجل . والمتمدى منه نحو استغفر الله ، واستخرج المال . وقوله (والزم خماسيا
سوى ثلاثة الخ) يعنى أن أبواب الخماسى لازمة . سوى ثلاثة أبواب منه فهى
مشتركة بين اللزوم والتعدية ، وهى باب تفاعل وباب افتعل . والثالث باب
تفعل بالتشديد (أنجلى) أى ظهر فالتعدى من الأول نحو : تنازهنا الحديث
وتشاركنا المال واللازم منه نحو : تواضع الرجل ، وتقارب الزمان ، والمتمدى
من الثانى نحو : ارتجبل الخطبة ، واكتسب المال ، واللازم منه نحو احتقر واعتور
والمتمدى من الثالث نحو : تعلم العلم ، وتكلف الحلم ، واللازم منه نحو : تكلم
زيد ، وتبسم عمرو وقوله : (وهد لازما الخ) شروع فى تعدية الفعل اللازم ولزوم
الفعل المتمدى . وحاصله : أن اللازم من الأفعال الثلاثية يصير متمديا بأحد ثلاثة
أسباب وجودية : أحدها . بزيادة الهززة فى أوله : بشرط أن لا تكون السطواعة
وذلك نحو خرج ، فإذا زدته همزة صار متمديا نحو : أخرجته . ثانيها : بزيادة
التضعيف ، وهو تشديد العين كخرج قبل التشديد وهو لازم ، وبعده متمديا
ثالثها : بزيادة حرف الجر نحو : خرجت بزيد ، وانطلقت به إلا أن التعدية
بالمهززة والتضعيف مخصوصة بالثلاثى المجرد وحروف الجر لا تختص به . بل
توجد فيه وفى غيره كما (قال والغير بالحرف) . وقوله : (وحذف التاء الخ) أى
حذف التاء من باب تفعل وتعمل لأن الأول بعد حذف التاء من أوله يصير
رباهيا مجردا ، وسبق أن الغالب فيه التعدية . والثانى بعد حذف التاء منه
يصير رباهيا بزيادة التشديد ، وقد سبق أنه منعد . وقوله : (وإن خلاهن هذه
الأسباب) أى المتقدمة يعنى أن المتمدى من الأفعال يصير لازما بحذف هذه
الأسباب المذكورة : قال فى المقصود وينقله أى الفعل المتمدى إلى باب انفعل ،

وقد ذكرته بقولى: (وكفعل طاوما) وفي المتصود أيضا ، وباب فعمل يصير لازما بزيادة التاء فى أوله ، وهو داخل فى قولى (والزم خماسيا الخ) . وقوله: (ولا يجى الجهول) وهو ما لم يسم فاعله ، ولا المفعول به ، وهو ما وقع عليه الفعل . وقوله: (من لازم الأفعال) أى من الأفعال اللازمة ، وهى التى لا تحتاج إلى المفعول به ، وهذا من تنمة بحث اللازم ، وهو ظاهر ثم شرهت فى فوائد أخرى تتعلق بالحروف بقولى :

فصل فى همزة أفعل

المهز فى أفعل جالسمة	من المعانى خذ فللتعمدية
كأخرج المال وللحين اجعلا	كأحصد الزرع كما قد نقلا
ولإزالة كأشكيت الفتى	كذا لوجدان كأبخلت آتى
ومثل صار نحو أمشى ابن الملا	وللدخول نحو أصبحت أنجل
وجالتكثير كزيد ألبنا	أى كثرت ألبانه فاتقنا

يعنى أن همزة أفعل تجىء لمان سبعة على مافى النظم ، بل هشرة كما فى المطلوب أحدها : وهو الأكثر فيها للتعمية نحو : أخرجت زيدا . ثانيها : للحينونة نحو . أحصد الزرع أى حان وقت حصاده . ثالثها : للإزالة نحو . أشكيت الفتى أى أزلت عنه الشكاية . رابعها : للوجدان نحو أبخلت الرجل ، أى وجدته بخيلا . خامسها : للصيرورة نحو : أمشى الرجل ، أى صار ذا ماشية . سادسها : للدخول فى الشئ نحو : أصبح الرجل ، أى دخل فى الصباح . سابعها : للتكثير فى الشئ نحو أبن زيد ، أى كثر لبنة كما فسر . بذلك فى النظم . ثامنها : بمعنى استفعل نحو أعظمته ، بمعنى استعملته . وتاسعها : للتمكين فى الشئ نحو : أحضرت النهر ، أى أمكنته من حفره . عاشرها : لمعنى التفضيل نحو : أشفق وألح

(تلييه) ماأشرت إليه قبل للترجمة من أن هذه المعاني تتعلق بالحروف ، هو
 ماذهب إليفي المطلوب . لكن قال في روح الشروح هذه المعاني لباب أفعل
 لالهزمة لأنهما من حروف اللبائي لامن حروف المعاني اه . ثم شرحت في فائدة
 أخرى تتعلق بالسين في باب الاستفعال بقولي :

فصل في سين استنقل

والسين في استنقل جاء للطلب كاستغفر الله وفاز بالأرب
 كذلك للسؤال كاستخبرته ولاعتقاد جاء كاستكرمه
 ولاقلاب كاستحال الخمر والوجد كاستجدته ياعمر
 وجالتسليم كنحو استرجما أي قال إنا إله فاسمعا

يعني أن السين من استنقل تجيء لعشرة معان ، كالهزمة في أفعل ذكرت منها
 ستة في النظم ، وسأذكر البقية بعدها في الشرح فالأول من العشرة: بجيئها للطلب
 نحو استغفر الله ، أي طلب منه المغفرة . والثاني : للسؤال نحو استخبرته ،
 أي سألته عن الخبر ، والثالث: للاعتقاد نحو استكرمه أي اعتقدته كريما ، والرابع
 لاقلاب الشيء من حالة إلى حالة أخرى، أي تحوله نحو استحال الخمر خلا .
 والخامس : للوجدان نحو استجدت الشيء أي وجدته جيدا . والسادس : للتسليم
 نحو قولهم : استرجع القوم همد للصيبة أي قالوا : (إنا لله وإنا إليه راجعون) كما
 أشرت إليه في النظم بقولي إنا للإله ، واكتفيت بما ذكر لأن : الاسترجاع
 من الأذكار المشهورة . والسابع : للحيونة نحو استرقع الثوب ، أي حان وقت
 استرقاعه . والثامن : كونه بمعنى أفعل نحو : استخرج بمعنى اخرج . التاسع :
 كونه بمعنى فعل بالتشديد نحو استقر ، بمعنى اقر . العاشر : كونه بمعنى صار نحو

استحجر العلين أى صار حجرا ثم شرحت فى ذكر ثلاثة أخرى وهى الحروف
التي تزداد فى الأفعال والأسماء بقولى :

فصل فى حروف الزيادة

وزائد الحروف عشر وهى فى سألتمونيها تمد فاتف
إن زيد منها فوق ما زاد على ثلاثة فهو للزيد انتحلا

يعنى أن الحروف التي تزداد فى الأسماء والأفعال عشرة يجمعها قولت سألتمونيها
وهذا من أجوبة سيبويه على الأخفش عن حروف الزيادة فقال له : قبل هذا أتاه
سليمون فقال الأخفش ما معنى هذا إذا كان المحبب سليمون . فقال : سألتونيها .
فقال : نعم ولم يفهم معناه . فقال : هويت السمان فقال . لأسألك عن السمان . فقال : اليوم
تنساء . فغضب الأخفش وقال : بم أجبتنى فنسيت ، ولم يفهم من ذلك شيئا ولذلك
سمى بالأخفش ، فكل واحدة من الجمل الأربع اشتملت على حروف الزيادة العشرة ،
وتصلح أن تكون جوابا مطابقا ، واقتصر فى المقصود على الأخير وهبارة
(ومجموعها) أى حروف الزيادة اليوم تنساء . فإذا كانت كلمة وهددها زائد على
ثلاثة أحرف وفيها حرف واحد أو أكثر من هذه الحروف العشرة ، فحكم
بأنها أى الكلمة زائدة إلا أن لا يكون لها معنى بدونها ، فلا يحكم بزيادتها نحو .
وسوس فإنه لا يكون للكلمة معنى بدون الواو الزائدة أو السين ، والضابط فى
الحرف الزائد : هو ما لا يخل عده بالمعنى الأصلى ، ولما كانت حروف الزوائد
تشتغل على حروف العلة ، وتسمى حروف المد واللين أيضا أفردتها بترجمة
خاصة بقولى :

فصل فى حروف العلة وحكم الفعل معها

والعلة الواو وياء وألف وسم بمد وبلين قد ألف

فإن أتت في أول الأفعال	فسم ذلك الفعل بالمثل
وإن تسكن في عينه فالأجوف	أو في أخير فبنقص يعرف
كوعدا وقال قولاً ورمى	بزعه هبدا هفيفاً مسلماً
وقسموا اللغيف قسمين هما	مقرون والمفروق فيما علما
إن علت العين ولام فهوا	يسمى بمقرون وذا مثل طوى
أو كان في فاء ولام كوقى	فسم مفروقاً كما قد حققا

أقول: بينت في هذا الفصل: أن الواو والياء والألف يصدق عليها أربعة أسماء، فهي تسمى حروف الزوائد: لأنها من المشرة السابقة وتسمى حروف العلة، وحروف المد، واللين. أما تسميتها بالزوائد: فلا إشكال فيه. وأما تسميتها بحروف العلة: فلأن من شأنها أن تنقلب بعضها إلى بعض. وحقيقة العلة: تغير الشيء عن حاله. وأما تسميتها بحروف المد واللين: فلما فيها من الامتداد في النطق واللين لانساع مخرجها، ولكن تسميتها بذلك ليس على الإطلاق. بل فيه تفصيل. لأن حروف العلة إذا كانت ما كتبه تسمى حروف اللين، ثم إذا ناسبت حركة ما قبلها فتكون حرف مد أيضاً.

فكل حرف مد لين، ولا ينعكس. وأما حكم هذه الحروف مع الأفعال فحكمها مذكور في قولي: (فإن أتت في أول الأفعال الخ) أي إذا كان فعل. أي وجد فعل ماض من الأفعال، والحرف الأول المعبر عنه بفاء الفعل حرف من حروف العلة، فهو يسمى بالمثل وبالمثل الغاء أيضاً. لوجود حرف العلة في مقابلة الغاء التي هي من الحروف الأصلية. وإنما سمي مثالا لماثلته الحرف الصحيح نحو وعد ويسر، ويقظ، وإن وجد الحرف في عين الفعل فيسمى بالأجوف

نظرو الوسط، الذي هو بمنزلة الجوف للحيوان من الحرف الصحيح نحو: قال، وكال
والأصل قول وكيل بتحريك الواو والياء كما سيأتي إن شاء الله في بابِه . أو وجد
الحرف في آخر الفعل، وهو لام الكلمة فيسمى ذلك الفعل بالناقص لئناقص لآخره
من الحركة البنائية غالباً، ولخلف الحرف في الجزم نحو غزاه ورعى فنقول في حالة
الجزم لم يفرز، ولم يرم ويقال في الأول معتل الفاء وفي الثاني معتل العين وفي الثالث
معتل اللام . وقوله: (إن علت العين ولام) أشار إلى أنه قد يوجد في الفعل حرفان
من حروف العلة ويسمى ذلك الفعل باللفيف بفتح اللام وبفاءين أو لهما مكسورة
بينهما ياء ساكنة سمي بذلك لئ حرفي العلة أي جمعها فيه . واللفيف ينقسم
إلى قسمين كما قال: (وقسموا اللفيف الخ) . أي ينقسم اللفيف إلى مقرون، ومفروق
فالمقرون ما ذكره بقوله: (إن علت العين ولام) أي إذا كان حين الماضي ولا مهرفي
هلة فسه: باللفيف المقرون بميم ففان فراء مهلة آخره نون. سمي بذلك لاقتزان
أحد حرفي العلة بالآخر وذلك نحو طوى يطوى، وقوى يقوى، والمفروق ما ذكره
في قوله: (أو كان في فاء ولام الخ) أي أو كان حرفا العلة في فاء الكلمة ولامها
فيسمى باللفيف المفروق، سمي بذلك لأن حرفي العلة فيه يفترقان بالحرف الصحيح
نحو وقى وولى ولما فرغت من بيان حروف العلة وتريف الممثل: شرهت في
ذكر ما يلحق بالمعتل وهو المضاعف والمهموز مبتدئاً بأولها بقولي .

فصل في المضاعف

وكل فعل عينه واللام	جنس وحيد حكمه الادغام
وسمى مضاعفاً كمثل مد	من الثلاثي وأصله مدد
وفي الزبأى وحد العين وفا	كعينه الأولى مع اللام اهرفا
كززل . وليس ذا يملحق	لفقد تغيير به فحقق

أي كل فعل ماضى ثلاثي عينه ولامه حرفان من جنس واحد. يجب إدغام

أولهما في الآخر ، كما قال : (حكمة الإدغام) دفعا للتقل ، واختيارا للخفة يسمى مضاهفا ، مأخوذا من ضاتف الشيء إذا زاد عليه فجعله اثنين سمى به نحو مد لتضاهف بهض حروفه والإدغام في اللفظ : إدخال الشيء في الشيء . يقال أدهم اللجام في فم الفرس إذا أدخله في فمه وفي الاصطلاح : إسكان أحد التماثلين أو المتقاربين وإدراجه في الثاني .

والمضاهفة : عبارة عن تكرار الشيء بمثله واصطلاحا عبارة عما يجتمع فيه الحرفان التماثلان أو المتقاربان في كلمة أو كلمتين ، أو التقاء أحد التماثلين بالآخر في كلمة واحدة وهو من ملحقات المثل ولذا أعتبه في الذكر والكلام في المضاهف من الثلاثي . أما مضاهف الرباعي : وهو ما كان فاؤه وعينه الثانية من جنس واحد ولامه وهينه الأولى من جنس واحد أيضاً نحو ززل . فليس من ملحقات المعتل . لعدم التغيير فيه ، وانتفاء الثقل فيه بالفصل بين المتجانسين ولذا لا يقع فيه الإبدال ولا الحذف وكذا ما زيد فيه للإلحاق نحو جلبب فلا يدغم ولا يلحق ، بالمضاهف وقد نهت على ذلك بقولي : (وفي الرباعي إلى أن قلت وليس ذا يملحق لفقده تغيير به) فتأمله اه .

ثم شرعت في الباب الثاني مما يلحق بالمعتل ، وهو المهموز فقلت :

فصل في المهموز

الفعل إن بدي همزة فسم	مهموز فاء كأخفت ينتظم
وإن تكن في عينه كسألا	فإنه مهموز عين حصلا
أو همزه في لامه كقراء	فهو إذن مهموز لام قرئنا
فجملته الأقسام ستة كما	يأتيها التفصيل فاحفظ واعلمها
وغيرها هو الصحيح ومضى	فيه الكلام كاملا ومرتضى

أى الفصل الثانى مما يلحق بالمعتل المهموز ، وهو كل فعل بلص فيه همزة وهو على ثلاثة أنواع الأول : مهموز الفاء وهو ما كانت الهمزة فى أوله نحو أخذ يأخذ وأمن يأمن . الثانى : مهموز العين وهو ما كانت الهمزة فى وسطه نحو سأل يسأل وستم يستم . والثالث : مهموز اللام وهو ما كانت الهمزة فى آخره نحو قرأ يقرأ وظمى يظمى فهذه ستة أقسام كما نبهت على ذلك بقولى : (فجملة الأقسام ستة) وهى للثال والأجوف والناقص واللفيف والمضاعف والمهموز وسيأتى بيانها مفصلة بإذن الله تعالى ، وكل فعل خلا عن هذه الأقسام الستة فهو الفعل الصحيح ، وقد مر بحث أحواله وبيان أحكامه فى بابها فارجع إليه . إن أردت وقد نبهت على ذلك بقولى (وغيرها . أى غير الستة المذكورة هو الصحيح ومضى فيه الكلام كاملا ومرضى) ولما كان المعتل وما يلحق به نوعا مغايرا للصحيح هنوته تبعاً للأصل بالباب فقلت .

باب المعتل والمضاعف والمهموز

إن حرك الواو والياء مما	فتح لما قبلهما قد وقما
فتقلبان ألفا كمثل قال	وكفزا وكرمى ومثل كال
إلا مع الخطاب والتنثية	وجمع تأنيث وتكليم آتى
لأنهم لا يقلبون الياء	والواو إلا فى سكون جاء
غير أصيل إن نقلت الحركة	لحرف قبل كأقام فأدركه
واحذفه بعد القلب فى جمع آتى	لغائب من ناقص قد ثبتا
وهكذا مع تاء تأنيث رمت	ذا الحكم جاء وفى المثنى من غزت
كحذفه من أجوف الأفعال	فى جمع تأنيث فى الأفعال
قلن وكن أصله قولن	والثان كن أصله كبلن

فتقلب الواو أو الياء ألف	واللام ما كن فيحذف الألف
وإن ما دل على الحروف	من حركات تنبي بالمخنوف
إذ هندم ذو الفتح ولد الألف	والواو قد ولد من ضم ألف
والكسر منه الياء وأبق إن كسر	ماقبلها نحو خشيت قد ذكر

هذا الباب يشتمل على الستة الأقسام السابقة وبيان أحكامها وبدأت بالممثل لأن الأخيرين تابعان له ، وقدمت الأجوف لأن حرف العلة إذا وقع في الوسط يكثر تغييره ، وذكرت منه الناقص لأنه مما يكثر تغييره أيضا لوقوع حرف العلة في الطرف وقد ذكرت حكم البابين في ذلك بقولي (إن حرك الواو أو الياء الخ) أي إذا تحرك الواو أو الياء وافتتح ما قبلها قلبنا ألفا وذلك نحو قال وكال وغزا ورمي وإعما مثلت لكل من الناقص والأجوف بمثالين لأبين أن هذا الحكم لا يتغير سواء كان حرف العلة واوا أو ياء . وقوله : (إلا مع الخطاب) مستثنى من أم الأحوال . أي الواو والياء إذا تحركتا وافتتح ما قبلهما قلبنا ألفا في كل حال من الأحوال إلا في أربعة أحوال فلا تقلبان ألفا كما سيأتي . والأربعة هي الخطاب نحو غزوت ورميت مفرداً ومذكراً وغيرهما . والتثنية نحو غزوا ورميا للمذكور وفي نفس المتكلم وحده أو معه غيره ، نحو غزوت وغزونا وفي جمع المؤنث الغائب نحو النسوة غزون ورمين وإعما لم تقلبا في هذه الأحوال لما ذكرته بقولي (لأنهم لا يقلبون الياء والواو إلا في سكون جاء غير أصيل بعد نقل الحركة للحرف قبل كإقام) لأن أصله أقوم ، وفي الياء نحو أباغ وأصله أبيع فلو كان السكون أصليا فيها لما احتجيج إلى القلب لحصول الخفة بدونه ، وفي القاعدة المشهورة كما سيأتي أن حرف العلة إذا تحرك وقبله حرف صحيح ما كن نقلت الحركة إلى الحرف الصحيح اه . فعلم القلب في الخطاب وجمع المؤنث والنكلم لأصالة السكون وفي التثنية لما يلزم عليه من التقاء الساكنين على غير حده .

وقوله (فأدرکه) أمر من الإدراک تکملة وقوله (واحذفه بعد القلب في جمع آى لغائب الخ) شروع في جمع المذکر والغائب في أن له حکماً زائداً على القلب المذکور وهو حذف الألف المقلوية لالتقاء الساکنين هل غير حده وهذا الحذف واجب لدفع ما ذکر ، وذلك نحو غزوا ورموا بالسکون فیهما مع فتح ما قبلها ، والأصل غزوا ورموا فقلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلها فصارا غزاو ، ورموا . فاجتمع ساکنان فحذف الألف المقلوب لذلك وهذا الحکم وهو الحذف المذکور یجری مع تاء التانیث للواحدة الغائبة ومثناها نحو غزت ورمت وغزتا ورمتا والأصل غزوت وغزوتا ورمیتا فقلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفنا لاجتماعهما مع تاء التانیث الساکنة لفظاً أو تقديراً لأن حركتهما في التثنية عارضة والعارض كالمعوم وقوله : (كحذفه من أجوف الأفعال في جمع تانیث) یعنی أن حکم جمع النسوة من الأجوف كحکم ما سبق من الأفعال في حذف الألف المقلوية عن الواو والياء ، وقد مثلت له بمنالین في قولی قلن وكنن وأصلهما قولن وکیلن بفتح الواو والياء فقلبتا ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلها ثم حذفنا الألف لسكونها مع اللام الساکنة فبقى قلن وكنن بفتح القاف والکاف ثم نقلت فتحة القاف إلى الضمة ، وفتحة الـکاف إلى الـکسرة لتبدل الضمة على الواو والکسرة على الياء ، وهذا معنى قولی فنقلب الواو مع الياء ألف بالوقف عليه بالسکون على لغة ربيعة . وقولی (واللام ساکن فيحذف الألف) أى وجوباً لالتقاء الساکنین كما هو ظاهر .

وقوله (وابق ما دل الخ) یعنی أنه عند الحذف لا یبد من بقاء الحركة المناسبة للمحذوف لتبدل عليه فإذا كان المحذوف واوا فلا بد من بقاء الضمة على الحرف الذى قبل الواو لتولد الواو من الضم ، فيكون علامة على المحذوف . وإن كان المحذوف الياء فلا بد من بقاء الـکسرة لتولده منها وإن كان المحذوف الألف

فلا بد من بقاء الفتحة لتولده منها وهذا معنى قولى وأبق ما دل إلى آخر الآيات وقوله (إن كسر الخ) أى ابق الياء إن كسر ما قبلها بدون حذف سواء كانت ساكنة أو متحركة نحو خشى وخشيت ويشترط في الحركة أن تكون فتحة لأنها أخف فإن كانت الحركة ضمة قلبت. وما الياء ألفاً نحو يخشى أو كسرة كما في ترمين أعلنت بجدفها بمد الإسكان للفتحة ، وأما حكم الياء الساكنة إذا انضم ما قبلها وحكم الواو فقد ذكرته بقولى .

والياء إن جا بعد ضم ما كنا	فأقبله واوا نحو يومسرا علنا
كالواو بمد الكسر ياء تقلب	إن مكنتت كقيل فبأهروا
وإن يكن محركا وفي الطرف	يقلب يا كغبي الذى ائتلف

أى الياء الساكنة إذا انضم ما قبلها قلبت واوا لأن الياء حرف هلة ومع هذا كانت عريكتها لينة بالتسكين والضم حركة قوية لا تناسب الياء الساكنة لتعسر النطق بذلك فناسب أن تقلب واوا نحو أيسر يومسرا وأيقظ يوقظ فهو موقظ وقولى: (كالواو بمد الكسر ياء تقلب) أى كما تقلب الياء الساكنة بمد الضم واو، كذلك تقلب الواو بمد الكسرة ياء للمناسبة نحو قيل لأن الأصل قول بضم القاف وكسر الواو، فاستثقلت ضمة القاف قبل كسرة الواو لأن في النزول من العلو إلى السفلى تسرأ فأمكنت القاف وتقلت كسرة الواو إليها فصارت القاف مكسورة والواو ساكنة، فقلبت الواو ياء لسكونها مع كسر ما قبلها كما سيأتى في النظم . وقولى (وإن يكن محركا وفي الطرف يقلب ياء) أى وإن يكن الواو المكسور ما قبله ليس ساكن بل محرک ووقع في الطرف أى في لام الكلمة نحو غي بفتح الغين وكسر الباء وفتح الياء وأصله هيو ماض من الغباوة ، وهى عكس الإدراك ونحو دهى بجهدول دعا وأصله دعو بضم الدال

وكسر الميم وفتح الواو وقلبت الواو ، ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها . ومثله
قوى وأصله قوو بكسر الواو الأول ففعل به ما سبق .

فصل في المجهول من الماضى الأجوف

مجهول أجوف بقليل مثلا	وأصله قبل اهتلال قولاً
فألفاه مسكن وله الكسر انقل	من عينه والواو ياء اجل
إذ كل واو ساكن إذا انكسر	ما قبله يقلب ياء في الأثر

أقول هذا حكم الأجوف المجهول إذا كان واويا وقد مررت الإشارة إلى ذلك قريبا وهو ظاهر وواضح مع القاعدة التي في البيت الأخير . ثم شرحت في ذكر قاعدة كلية في الأجوف سواء كان بالواو أو بالياء أو بالألف قلت :

فصل : في حكم الواو والياء المتحركتين إذا وقعنا بعد حرف صحيح ساكن

وكل واو متحرك ويا	حرفا صحيحا ساكنا قد ويا
فانقل إلى الحرف الصحيح الحركة	نحو يبيع ويفوض المعركة
وكيفان يخوف الأصل حرف	فبعد نقل ابدل الواو ألف

أقول هذه القاعدة تطرد في حرف العلة من الأجوف إذا كان متحركا وقبله حرف صحيح ساكن سواء كان حرف العلة واويا أو يائيا وحاصل ذلك أن الحركة من حرف العلة تنقل إلى الحرف الصحيح الساكن قبله مثاله في الواوى نحو يقول أصله يقول بسكون القاف وضم الواو فاستنقل الضم على الواو لكونه حرف علة ضعيف عن تحمل الحركة وقبله حرف صحيح فنقل الضم إليه لكونه قويا على تحمل الحركة وأولى بها . ومثاله من اليأى يبيع أصله يبيع بسكون الباء وكسر الياء فنقلت حركة الياء إلى الباء لما ذكر . وقوله (وكيفان يخوف) إشارة إلى أن ألف يخاف منقلبة عن الواو فأصله يخوف بسكون الخاء وفتح الواو

فقلبت حركة الواو إلى ما قبلها وهو الخاء فصارت الواو ساكنة وقبلها فتحة
 فقلبت الغاء للقاعدة المشهورة أن الواو أو الياء إذا سكنتا وانفتح ما قبلها قبلتا
 ألفا فتقول في هذا المثال يخاف بالألف المنقلبة عن الواو .

فصل في حكم لام الفصل من الناقص

معتل لام إن يكن محركا	وقبله حرف صحيح حركا
اسكن في الرفع كيرى الغرضا	ومثل يفرز ويخشى المرضا
وياء يخشى حركت مع فتح ما	قبل فصار ألفا محما
واظهر الفتح لناصب كان	يرى والحذف لجازم هلن
والجمع يفرزون ويرمون له	فيفرزون يرميون أصله
فسكن الواو وياء للنقل	فاجتمع السكون فالحذف حصل
والأصل في تفرزين تفرزونا	كذلك في ترمين ترمينا
فاحذف مع النقل كما قد سبقا	في جمعه فكن له محققا

يعنى أن معتل اللام وهو المسمى بالناقص يسكن حرف العلة منه في حالة
 الرفع وذلك نحو يفرز ويرى ويخشى إلا أن ياء يخشى قلبت ألفا لتحركها وانفتاح
 ما قبلها كما قال (وياء يخشى الخ) . وأما سكون حرف العلة في يفرز ويرى فلا مستثقال
 الضمة هل الواو والياء وقوله (واظهر الفتح الخ) أى تظهر الفتحة في آخر
 الفعل الناقص إذا دخل عليه ناصب تلحقها والنواصب أربعة وهى أن — ولن
 وكى — وإن — نحو : لن يفرز — ولن يرى — ولن يخشى — تقديراً .
 وقوله (والحذف لجازم هلن) بالوقف بالسكون للوزن حال من متعلق الجار
 والمجرور أى ويحذف حرف العلة إذا دخل هل الفعل جازم من الجوازم وهى
 خمسة . لم — ولما — وإن — ولا — واللام — نحو لم يفرز ولم يرم وتقول

في تثنيتهما يغزوان وبرميان وفي تثنية يخشى يخشيان على الأصل بدون تغيير في الثلاثة، وتقول في الجمع يغزون ويرمون وأصله يقزؤون ويرميون ففعل به ما ذكر بقول: (فسكن) بتشديد الكاف المكسورة، بنيا للمجهول أو بصيغة الأمر أي فسكن الواو والياء للثقل أي لنقل الضم عليها فصارت كل واحد منها ساكنة مع واو الجمع ومع النون عند الوقف فتجتمع ثلاثة حروف متوالية ساكنة في كلمة واحدة وهو غير معروف في كلامهم فيجب الحذف كما ذكرته بقول: (فاجتمع السكون فالخذف حصل) أي لأجل اجتماع السكون. وأما حكم الناقص إذا أسند إلى الواحدة المحاطبة فهو إن كان واويا فتنقل حركته إلى ما قبله ثم تحذفه نحو تغزين أصله تغزوين ففعل به ما ذكر وإن كان يائيا فلا يحتاج إلى النقل بل يحذف مع حركته مع اعتبار ما ليخشى من التعليل السابق كما ذكرت ذلك بقول: (والأصل في تغزين تغزوين إلى آخر البيتين).

ثم ذكرت اسم الفاعل من الناقص بقول:

اسم الفاعل من الناقص

ونحو غاز لامة تحذف من بجروره وذى ارتفاع قد زكن
 إذ جمع ما كن وتثوين نهما عنه فحول الفن فيا قد رووا
 والنصب ابق الياء كجاء راميا أبو سعيد حين يأتي غازيا

أي تحذف لام الكلمة من اسم الفاعل الناقص في حالتى الرفع والجر سواء كان واويا أو يائيا نحو هذا غاز ورام ومررت بنا زورام إلا إذا أدخلت الألف واللام عليه فتعرد اللام ساكنة نحو جاء الغازى والرامى ومررت بالغازى والرامى وأما في حالة النصب فلا يحذف اللام بل يبقى منصوبا بالفتحة الظاهرة سواء كان واويا أو يائيا ومنه مثال المتن وهو قوله جاء راميا أبو سعيد حين يأتي غازيا. ثم شرحت في اسمى الفاعل والمفعول من الأجوف بقول:

فصل في ابنية الفاعل والمفعول من الأجوف

وقائل وكائل قد سما	في فاعل من أجوف فاستما
كذا اسم مفعول من القول مقول	وقل من الكيل مكيل ياستول
والأصل مقوول ومكيول أهل	بالنقل والحذف اتبع ماقد نقل
واعط ذا الحكم بلا رتياب	في النقل ما ضارع من ذا الباب
ونحو مكيول فلياء احذف	من بعد نقل الضم للياء تف
وأبدل الضم بكسر فيكون	الواو ياء لتجاسس يكون

يعنى أنك تقول في اسم الفاعل من الأجوف قائل وكائل بزيادة الألف بين الفاء والعين، وطريق أخذه أن يحذف حرف للمضارحة من أوله ثم يزداد ألف اسم الفاعل بين الفاء والعين. فيقال في يقول مثلا قاول فتقلب الواو همزة لوقوعها بعد ألف زائدة محبوسة للطرف. كذا يفهم من شرح المارونية وهو أولى مما في المراح وشرحه حيث قال قلبت واوه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها الخ. فإنه منظور فيه من ثلاثة أوجه فراجعهم انهم ملخصا من المطلوب. وبناء للمفعول من القول مقول ومن السكيل مكيل، أما في الأول فلما سبق أن الواو والياء المتحركتين إذا كان ما قبلها حرفا صحيحا ما كنا نقلت حركتهما إلى الحرف الصحيح الساكن فأصل مقول مقوول فنقلت حركة الواو إلى القاف فالتقى ما كنان أحدهما واو الأجوف، والآخر واو المفعول فحذفت واو المفعول على رأى سيوريه ومن وافقه. وقيل المحذوف عين الكلمة وهو منذهب الأخفش هذا حكم للمفعول من الواو وأما الياء كالسكيل من الكيل فأصله مكيول فنقلت ضمة الياء إلى الكاف فاجتمع ما كنان الياء والواو حذفت الواو فصار مكيل بفتح الليم وضم الكاف ومكون الياء فأبدلت ضمة الكاف

إلى الكسرة لتسلم الياء وهذا الإعلال هو المختار كما ذهب إليه سيبويه وأصحابه
 خلافا لما في النظم تبعاً للأصل فإنه جار على منذهب الأخفش من أن الحذف
 عين الكلمة كما أشرت إلى ذلك في الشرح . وقوله (واهط ذا الحكم
 بلا ترتيب — في النقل ماضارع من ذا الباب) معناه أن حكم إعلال المضارع
 من هذا الباب كحكم إعلال المفعول في النقل فقط دون الحذف فالمضارع يقول:
 ويكيل مثلاً فتنتقل الحركة من حرف العلة إلى الحرف الصحيح بدون حذف لعدم
 الحاجة إليه . (فائدة) الهمزة المكسورة إن كانت مقلوبة عن واو نحو قائل
 لا تكتب تحت مركزها تقطع الياء فإن كانت مقلوبة عن ياء ككائل فقط
 مركزها للدلالة على الأصل .

وما ذكر من إعلال الياء هو الفصيح وهو لغة أهل الحجاز وبنو تميم
 يقولون ، يكيل على الأصل بدون إعلال لحصول الخفة ويتمسكون في ذلك
 بقول الشاعر (وأخال أنك سيد معيود) انتهى ثم ذكرت بناء المفعول من
 الناقص بقولي :

فصل في بناء المفعول من الناقص وما يذكر فيه من الإدغام

ادغم لثنين كمغزو كذا مخشى لكن بعد قلب محتذى
 والأصل مخشوي فواوه قلب ياء كمرمي والإدغام يجب

يعني أن بناء المفعول من الناقص الواوي نحو مغزو والأصل مغزو
 والقاعدة : إذا اجتمعت واوان الأولى ماكنة والثانية منحركة أدغمت الأولى
 في الثانية وهذا الإدغام واجب . ومن الياءى نحو مخشى ومرمي والأصل
 مخشوي ومرموي والقاعدة أن الواو والياء إذا اجتمعتا في كلمة واحدة وسبقت
 إحداها بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء الثانية وكسر ما قبل الأولى
 إن كانت واوا كما في المثالين فإن كانت ياء كما في صبي إذ أصله صبيو لم ينتج

إلى ذلك فتقول في مخشوى ومرموى مخشى ومرمى بقلب الواو ياء فيها لما مر
 في القاهدة ثم أدغمت في الياء الثانية وجوبا فصار مخشى ومرمى بضم الشين وضم
 الميم الثانية ثم أبدلت الضمة فيها كسرة لتسلم الياء ثم شرعت في ذكر أمر
 الغائب والحاضر من الأجوف بقولى :

فصل فى امر الغائب والحاضر من الأجوف

صيغة أمر غائب ليقول	من أجوف وأصله ليقول
وقل لحاضر وأصله جمل	أقول فالضم إلى الفاء نقل
واحذف لعين مطلقا والميم فى	حاضره إذ سبب له ابتنى

أى صيغة أمر الغائب من الأجوف ليقول من الواوى وفى اليائى لبيع وأصل
 الأول — ليقول بسكون القاف وضم الواو . وفى الثانى لبيع بسكون الباء
 وكسر الياء فنقلت الحركة فيها من جرف العلة إلى الحرف الصحيح قبله كما
 تقدم . فالتقى ما كان على غير حده فحذف حرف العلة فيها وهو الواوى الأول
 والياء فى الثانى . وقولى (وقل لحاضر) أى أمر الحاضر من هذا الباب قل
 من الواوى وبع من اليائى والأصل أقول بسكون القاف وضم الواو وأبيع
 بسكون الباء وكسر الياء فنقلت حركة الواو والياء إلى ما قبلها ثم حذف
 الواو من الأول والياء من الثانى فراراً من التقاء الساكنين كما تحذف أيضاً
 همزة الوصل منها لحصول الاستغناء عنها بالحركة ولزوال سببها لأنها استجلبت
 لتتوصل بها فى الابتداء بالساكن وقد زال وإليه أشرت بقولى إذ سبب له
 اتنى . ثم أشرت إلى بناء أمر الحاضر من الناقص مع بناء المجهول منه بقولى :

فصل فى بناء أمر الحاضر من الناقص وبناء المجهول منه

من ناقص فى أمر حاضر حذف واو وياء كافز وكارم يتصف

وغياب لينز في الواوى كما	تقول في اليأى ليرم فاعلها
وكل مجهول لنا الباب اقلب	الواو في الواوى ياء تصب
ولو على التقدير فيما اشتقبلا	وللماضى والأمر ونهى حصلا

يعنى أنك تقول فى أمر الحاضر من الناقص أغزوارم بحذف الواو والياء لأنه مبنى على الوقف عند البصريين ومجزوم عند الكوفيين وجزم الناقص ووقفه بحذف حرف العلة من آخره . أما أمر الغائب منه فيكون باللام المكسورة فى أوله نحو لينز وليرم بفتح حرف المضارعة فيها وحذف حرف العلة لأنه مجزوم باتفاق . وقوله (فيما استقبلا والأمر والنهى الخ) إشارة إلى أن مضارع هذا الباب وأمره ونهى المجهولات إذا صيغت من الواوى فالواو تقلب ياء فى الثلاثة فتقول فى المضارع المجهول يفرى ويفرأ ويفرأ وإمما قلبت فى الأول والثالث ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وفى الأمر ليفرأ ليفرأ لنز الخ وتحذف الياء من المفرد والمثكل وجمع المذكور مطلقاً بعد قلبها ألفاً فى البعض . وتقول فى النهى لا يفرأ لا يفرأ لا أغز لا نغز وحكم حذف الياء ما مر فى الأمر وقوله (والماضى المجهول الخ) بيان لحكم آخر وهو أن الماضى المجهول من الناقص الواوى تقلب واوه ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها نحو هزى والأصل غزو فقلبت الواو ياء لما ذكر ولما فرغت من إعلال الأجوف والناقص شرهت فى معتل الغاء بقولى :

فصل فى معتل المثال اذا كان بالواو

مع أمر أو نهى مثال ينتظم	أمسقط لفا مستقبل مما هم
ثلاثة تأتى بلا ارتيساب	إن كان واواوهو فى أبواب
والأمر عد ولا تمد يا أحد	فى وعد المقول فيه يعد
وهب لأمر ونهى لا تهب	والثان فى مفتوح هين كيهب

وثالث بكسر هين كثيرث والأمر رث والنهي منه لا رث
 وزيد من مكسور هين الماضي مع فتح لما ضارع لفظان تبع
 في الأمر والنهي وفي للضارع من وطئا ووسعا فسارع

يعنى أن معتل الفاء الذى يقال له المثال يسقط فاء فعله إذا كان واوا في
 المضارع والأمر والنهي للمعلومات من ثلاثة أبواب أحدها: فعل يفعل بفتح العين
 في الماضي وكسرها في المستقبل نحو وعد مضارعه يعد والأمر منه هد والنهي منه
 لا تعد . وقوله (يا أحد) تكلمة . وثانيها: فعل يفعل بفتح العين فيها نحو وهب
 مضارعه يهب وأمره هب ونهيه لا تهب . ثالثها: فعل يفعل بكسر العين فيها نحو
 ورث مضارعه يرث وأمره رث ونهيه لا يرث بخذف الواو في الثلاثة من الثلاثة
 الأبواب وإنما حذف الواو لامتنعها بين الياء والكسر في المستقبل المبدوء
 بالياء وفي الباقي تبعاً له . وقوله : (وزيد من مكسور الخ) أى يزداد على الثلاثة
 الأبواب المذكورة لفظان من باب فعل يفعل المكسور العين في الماضي المفتوحها
 في المضارع واللفظان هما وطئ ووسع فتقول في مضارعهما يطؤ ويسع وفي الأمر
 منهما طأ ووسع وفي النهي منهما لا تطأ ولا تسع وقوله فسارع أمر من المسارعة
 تكلمة . ثم ذكرت الليف ينويه بقولى :

باب الليف المقرون والمفروق

وأحكم هلى كل لفيف قرنا فى صرفه كناقص من فعلنا
 قتل طوى يطوى ولا تطو وما شابه من الفروع فاعلمنا
 وذو انتراق فاه كما أهل ولأما أيضا كناقص جعل
 نحو وقى بالفتح قل فيه يقى بكسر قاف ونهى لائق
 ليق فى الأمر وقى لوقفه وقه بهاء السكت زد وانتبه

هذا الباب في حكم اللغيف وهو على نوعين مقرون ومفروق وقد تقدم الكلام على النوعين في باب حروف العلة والقصد من هذا الباب ما لكل نوع من الأحكام الصرفية وبدأت بالمقرون . بقولى : (واحكم على كل لغيف قرنا) أى احكم على اللغيف المقرون : وهو ما كان هينه ولامه حرف علة في تصريف لومه كالناقص أى كتصريف لام الفعل الناقص في الإهلال وعده لأن لام كل منها حرف علة فيستوى الحكم فيها . أما حكم هينه فكمن الصحيح فلا تشيخ — بحال من الأحوال لأنه لو أعل مع اللام لزم نقض البناء وللثال طوى يطوى طيا لا تطواطو وماشابهه أى من بقية فروعه وقوله : (وذو افتراق الخ) أى اللغيف للمفروق وهو ما كان فاؤه ولامه من حروف العلة فحكم فاه كحكم معتل الفاء في أنه إذا كان واوا يحذف من المضارع والأمر والنهى .

وأما حكم لومه فكلام الناقص لما مر في اللغيف المقرون مثاله وقى يفتح القاف ماض تقول فى مضارعه يقي بكسر القاف وحذف الواو لما مر فى أمر الغائب منه ليق وفى النهى لاتق وفى أمر الحاضر قى قاف مكسورة وهو المراد بقولى (وقى لوقفه ويزاد فى آخره هاء السكت ما كنة فى الواحد المذكور فقط نحو قه . وأشرت بقولى : (زد) إلى أنها زائدة . وقوله : (وانتبه) أمر من الانتباه تكله وتقول فى التثنية منه قيا يهود الياء لخروجها عن الأخيرة باتصالها بضمير الفاعل وفى الجمع قوا والأصل قيووا بكسر القاف وضم الياء فاستنقلت الضمة على الياء فنقلت إلى القاف بمد حذف حركتها ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين كما فى ارموا ، وتقول فى الواحدة المخاطبة قى والأصل قى استنقلت الكسرة على الياء الأولى فحذفت مع الياء وفى جمع المؤنث قين بإعادة الياء للحقوق ضمير الجمع بها . ولما فرغت من مباحث المعتلات شرعت فى مباحث المضاعف بقولى :

فصل في مباحث المضاعف

إن سكنت عين مضاعف سا ولامه حرك أو كلاهما
فادغم وجوبا أولا في الثانی كده مداً أخوا العرفان
أو كان هكس أول فاظهر * نحو مدبت وكمددن اذكر
أو سکن الحرفان ثانی حرك مثلنا وأدغم وفك حكي
وإن أمرت من يمد فادغم وجزأ تثلیث وفك فاعلم
والأمر من فر يفر فر بالكسر والفتح وفك يجري
وبابه يفعل بالكسر وعض بالفتح في عين وأمر منه عض
بفتح أول وآخر ورد مع كسره والفك ليس ينتقد

هذا الباب في مباحث المضاعف وماله من أحكام. فالمضاعف ما كان عينه
ولامه من جنس واحد كما سبق ثم هو من حيث هذه الكيفية لا يخلو إما أن يكون
عين فعله ما كنة أو متحركة، فإن كانت ما كنة فلا يخلو من أن تكون اللام
متحركة أو ما كنة فالجملة أربع صور يجب الإدغام في صورتين منها وهما إذا
كان العين ما كنة واللام متحركاً أو كلاهما متحركاً نحو مدا بصيغة المصدر
والأصل مدد بفتح الميم ومكون الدال الأولى فأدغمت وجوباً في الثانية، ومثال
ما إذا كان كل من العين واللام متحركاً مد ماض. يمد مضارع والأصل في الأول
مدد بتحريك الدالين بالفتح سلبت حركة الدال الأولى ليتمكن الإدغام في الثانية
لدفع النقل ثم أدغمت وجوباً. وأصل المضارع يمدد بسكون الميم فنقلت حركة
الدال الأولى إلى الميم فبقيت ما كنة وبعدها الدال الثانية متحركة فوجب
إدغام الأولى في الثانية فصار يمد. وقوله: (أو كان عكس أول فاظهر) إشارة
إلى صورة أخرى يجب فيها الإظهار وهي ما إذا تحرك عين الفعل مع سكون
لامه سكوناً لازماً ويكون ذلك باتصال ضمير الفاعل نحو مددت ويمددن بنون

النسوة فالإظهار في المثالين لازم والإدغام ممتنع . وقوله (أو سكن الحرفان) إشارة إلى صورة ثالثة يجوز فيها الإدغام والإظهار، وهي ماذا كان كل من عين الفعل ولامه ساكنا يتسكين العين للإدغام واللام للجزم سكونا عارضا نحو لم يمد بتثنية الدال والفتح أولى للتحفة ويجوز فيه الفتح من الإدغام وهو الإظهار نحو لم يمد فتلخص أن الإدغام في المضاعف على ثلاثة أحوال واجب وممتنع وجائز وكلها معلومة من الصور الأربع المذكورة فليتأمل .

وقوله (وإن أمرت الخ) إشارة إلى أن الأمر من يفعل بضم العين من للمضاعف يجوز فيه الإدغام والفتح وإن أدغمت فحركه آخره بالحركات الثلاث لكن الفتح أخف فتقول من يمد مد بضم الميم وتثنية الدال ويجوز فكه فتقول امدد . وقوله : (والأمر من فر) يعني أن الأمر من يفعل بكسر العين يجوز فيه الإدغام والفتح أيضا نحو : فريفر تقول فيه فر بكسر الفاء والراء ويجوز فتحها ولا يأتي منه الضم لعدم الإتيان ويجوز لإقرار بالفتح لأن الإدغام فيه جائز — وتقول في الأمر من يفعل بفتح العين عض بفتح أوله مع فتح آخره وكسره ولا يجوز تحريكه بالضم لعدم الإتيان ويجوز الفتح فيه نحو اهضض ثم ذكرت باب أفعال للمضاعف بقولي :

فصل في حكم باب أفعال إذا كان مضاعفا

أدغم لباب أفعال المضاعف	نحو أحب ويحب فاعرف
أحب في الأمر بكسر الحاء مع	كسر وفتح الباء والضم امتنع
واحجب الأصل ويحبب أحبب	فانقل إلى الحاء ما لباء قد حي
من حركات فيكون ساكنا	فأدغمه في الثاني أو أظهر علنا

يعني أن باب أفعال المضاعف يجوز فيه الإدغام والإظهار فتقول في ماضيه

أحب بفتحات والأصل أحب بوزن أكرم فنقلت حركة الباء الأولى إلى الحاء وأدغمت الباء في الباء وتقول في المضارع منه يحب بكسر الحاء والأصل يحب ففضل به ما فعل بالماضي وتقول في أمر الحاضر منه أحب بكسر الحاء وفتح الباء وكسرها أما الضم فممتنع كما نبهت على ذلك ، ويموز فيه الإظهار كسابقه فتقول فيه أحب على الأصل بوزن أكرم وهذا معنى قولى أدغم ليلب أفعل إلى قولى أو أظهر علنا (واعلم) أنه لا فرق بين ماض هنا اليلب وأمره في الصورة سواء كان قبل الإدغام أو بعده لكن الفرق بينهما بحركة الباء الأولى قبل الإدغام فإنها مفتوحة في الماضي ومكسورة في الأمر وبحركة الحاء بعد الإدغام فإنها مفتوحة في الماضي ومكسورة في الأمر أيضا تدبر وقس على هذا المضاهف من الخماسي نحو تهاد والسداسي نحو استعد وغير ذلك وكلما أدغمت حرفا في حرف أدخلت بدله تشديداً بخلاف الإخفاء فإنه لا يشدد .

ولما فرغت من بحث المضاعف شرعت في بحث المهموز بقولى :

فصل في مبحث المهموز

وكل مهموز مسكن حوى	الترك للهمز وقلبها سوى
فإن يكن ما قبلها مفتوحا	فالهمزة اقلب ألفا صحيحا
كقولهم يأكل زيد لحما	ويأخذ السلام إن جا صهما
أو كان مضموما فواو قلبا	ككل من يؤمن حقاً غلبا
أو جاء مكسوراً فياء تعان	كقولهم ائذن لمن يستأذن
وإن يكن محركا مع ما سبق	كقراء فهو بتخفيف أحق
أما إذا حرك بعد ما كن	جاز البقا والحذف للهمز أذعن
نحو سئل القرية في الكتاب	ألمنا الله إلى الصواب

يعنى أن المهموز من الأفعال هو ما يكون أحد حروفه الأصلية همزة فينظر

فيه فإن كانت الهمزة الواقعة فيه ساكنة جاز بقاؤها على حالها لحصول اللطفة بسكونها في الجملة ويجوز قلبها ألفاً أو ياءً أو واواً أي من جنس حركة ما قبلها كما ذكرت ذلك بقولي: (فإن يكن ما قبلها إلخ) مثال ما قلب فيه ألفاً إذا كان الحرف الساكن قبلها مفتوحاً نحو يأكل ويأخذ كما في النظم، ومثال ما قلب فيه واو إذا سبقها الضمة نحو يؤمن ويؤثر ومثال ما قلب فيه ياء إذا سبقها الكسرة نحو أينن وايت وقولي: (وإن يكن محرراً إلخ) بيان للحكم ما إذا كانت الهمزة متحركة والحرف الذي قبلها متحركاً بفتحة فيلزم حينئذ تحقيقتها نحو قرأ يقرؤ فإن الهمزة فيه لا تتغير أما إذا حرك ما قبلها بضم أو بكسر فيجوز قلبها واو مع الضم وياء مع الكسر نحو جون وميرثم إن للهمزة المتحركة مع ما قبلها صوراً في التحقيق يجمعها بين بين تطلب من اللطولات ، أما إذا حركت الهمزة وقبلها حرف ساكن فحكمه ما ذكرت بقولي (جاز البقا والخلف ومثلت له بما جاء في القرآن الكريم نحو سل القرية في السكتاب أي القرآن الكريم في سورة يوسف ، وقوله (ألهمنا الله إلى الصواب) جملة دهائية والصواب هو ضد الخطأ وأصل سل القرية إسأل القرية فنقلت حركة الهمزة إلى السين للتخفيف فاستغنى عن همزة الوصل بتحرك السين فحذفت فاجتمع ما كان أحدهما الهمزة بعد السين والثاني اللام فحذفت الهمزة لسببها ثم حركت اللام لدفع التقاء الساكنين وقد قرئء بإثبات الهمزة أيضاً وحاصل ما في هذه القاعدة أن الهمزة إذا انفردت فلا تخلو من الحركة والسكون . فإن كان ما قبلها متحركاً وهي ساكنة جاز قلبها بجنس حركة ما قبلها ، وإن كان ما قبلها ساكناً فغير ممنوع من الحركة يجوز حذفها وتركها على حالها ، وإن كان ما قبلها متحركاً بفتحة لا تتغير الهمزة إلا نادراً وإن اجتمعت الهمزتان في كلمة والثانية ساكنة فقبلها بجنس حركة ما قبلها واجب نحو آدم وأوثر وقد جاء بحذف الهمزة

شفوفاً على غير القياس في الأمر من الأخذ والأكل والأمر وقد صرحت
بذلك في قولي :

وكل ومر وخذ بلفظ الأمر دون قياس حنف همز يجرى

(واعلم) أن الهمزة إذا وقعت في أول الكلمة تكتب على صورة الألف
في كل حال . وإن وقعت في وسط الكلمة فإن كانت ساكنة تكتب على وفق
حركة ما قبلها . وإن كانت متحركة تكتب على وفق حركة نفسها وإن وقعت
آخر الكلمة تكتب على وفق حركة ما قبلها إن كانت متحركة لأن الحركة
الطرفية عارضة وإن كانت ساكنة لا تكتب على صورة شيء . هذا خلاصة
ما يحصل من التثنية في تصريف المهبوز وباقى تصريفه يكون على قياس الفعل
الصحيح إذ المهبوز ليس كالمثل من جميع الوجوه وقد نبهت على ذلك بقولي
(وباقى مهبوز يقاس بالصحيح) أي خير ماسبق يكون تصريفه على قياس
تصريف الفعل الصحيح وقد مر بجمته ولما فرغت من تفصيل الأقسام الستة
أوردت ضابطاً إجمالياً ليكون أعون للحفظ فقلت .

(وكالصحيح غيره قس يا صحيح) . (واتقل واسكن وابدلن إن اقتضى
ما يوجب ذلك فهو مرتضى)

أي كلما وجدت فعلاً غير الصحيح من المتلآت وما يلحق بها فقه على
الصحيح في جميع الوجوه التي ذكرناها في باب تصريف الفعل الصحيح ثم
إن اقتضى القياس ودعا إلى إبدال حرف بحرف كقلب الواو ياء إذا انكسر
ما قبلها كما في قيل . أو إلى نقل حركة حرف هلة إلى حرف صحيح ساكن
كما في يخوف . أو إلى إسكان بلا ثقل كما في يرمى فافعل ما يقتضى ذلك القياس
المعلوم من باب المتلآت وإن لم يقتض شيئاً مما ذكر فصرف الفعل الغير الصحيح

كالمصحيح بلا تغييز كخشي ويوجل لأنه لا موجب للتغيير ثم إنه لما كان قد يوجد
المقتضى في بعض المواضع بدون تغيير في المعتلات ذكرت ذلك بقولى .

وقد يجى المقتضى لاتغيرا به لعلة كنعو اهتورا
أوصحة البناء بهذا اختم نظى والله تعالى أعلم

أى قد يوجد في بعض المواضع المقتضى للتغيير في الكلمات المعتلة ومع
ذلك لاتتغير المعتلات فيه وذلك إما لصحة البناء في نحو استوى إذ لو قلبت واوه
ألفا لاجتمع ما كان فيحنف أحدهما فيحصل اللبس فلا يدري أنه من باب
استفعل أم من باب افتعل أو لعلة أخرى نحو اعتور فإن وجود المقتضى فيه
أن قلب واوه ألفا لکن لم يوجد لما منع وهو أن فتحة التاء في حكم الف تعاور
وألفه ساكنة لعدم قبولها الحركة . وقوله (والله تعالى أعلم) أى من كل عالم
اختتمت بذلك تبركا وردا للعلم إلى الله تعالى إذ هو العالم والعليم والأهمل على
الإطلاق ثم اختتمت الأجوزة بمجموعة من الدهوات رجاء الإجابة ووصفتها
ببعض الاوصاف للترهيب فيها فسمى الله أن يلبسها بوب القبول إنه أكرم مسؤول فقلت

والحمد لله على النمام سألت ربى الحسن فى الختام
وأن يزكى عملى وينفعنا لطالب وقارى ومن سعى
فى الطبع والنشر وربنا الكريم يعمم النفع بفضله العليم

حمدت فى آخرها كما حمدت فى أولها لما مر فى فضل الحمد . وعمام الشىء
آخره . وحسن الختام هو الكنز الأوفر الذى لا ينبغى لأحد أن يرغب عن الداء
به بل ينبغى للإنسان أن يكثر من الداء بحسن الخاتمة . وقوله وأن يزكى من
التزكية وهى النماء والتطهير والنفع هو إيصال الخير الى الغير وقوله ومن سعى
فى الطبع لهنه الرسالة والنشر لها بين العالم ومدحتها بقولى :-

مفيدة قليلة وجيزة	أكرم بها منظومة عزيزة
لكنها خلاصة للتصود	فهي وإن لم تغ بالتصود
أن يصلح العيب وأن يسترها	فالهم إلهي كل من يقرأها
فاقتة الشروط والأركان	لأنها ركيكة المباني
فأله وضمة إن وضعا	فالشوء يعطى رفعة إن رفعا

العزيزة القليلة الوجود الغالية الثمن والمفيدة من الإفاحة أي تفيد من اطلع عليها والوجيزة القليلة الألفاظ، والتصود في الشطر الأول من البيت الثاني من التصود وفي الشطر الثاني منه للثمن المشهور الذي هو أصل النظم فالهم إلهي الخ . جملة دعائية لمن اطلع على شيء من العيوب فأصلحه مع الستر لما ذكر أن من ألف فقد استهدف . ولا سيما من كان مثلي ممن ليس له رموخ في العلم وخصوصاً هذا الفن إذ هذا المختصر هو أول قراءتي في علم التصريف فهجعت بقراءتي له على سبيل الترتيب والتصنيف ومن كان هذا حاله فلا بد أن ينذر بلا تعريب ولا تعنيف ثم شرعت في بقية الدعاء بقولي :

يا رب واغفر لي ومن قد شاركنا	واجمل كتابي نافعاً مباركاً
وارزقه إقبالا من الطلاب	ووفق الجميع للصواب
وصل يا رب هلي المختار	وآله وصحبه الأبرار
ماصرف الفعل الصحيح والعمل	مع السلام هد ما للزن حمل

قوله (ومن قد شاركنا) بألف الإطلاق في هذه الرسالة بالتصليح أو الطبع أو بأي نوع من أنواع المشاركة وقوله (واجمل كتابي) أي الشامل للنظم والشرح . والطلاب جمع طلبة جمع طالب وهو من يطلب العلم وقوله ووفق الجميع جملة دعائية ، والتوفيق خلق قدرة الطاعة في العبد . وقوله وصل يا رب اختتمتها بالصلاة على النبي ﷺ كما فعلت في المقدمة امتثالاً لقوله ﷺ (لا تجعلوني كقدح الراكب ولكن اجعلوني في أول الأمر وآخره) . أو كما قال

رسول الله ﷺ ، واختصار أى المصطفى والمنتخب وآله م أتباعه إلى يوم
القيامة وصحبه اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي وهو من اجتمع به ﷺ مؤمناً
بعد البعثة كما تقدم . وقوله (ما صرف الفعل الصحيح والمعل) أى للمعتل وقد
تقدم الكلام عليهما ، وقوله مع السلام أى التسليم وهو التحية والمزن هو
المطر وقوله همل أى هطل وتقاطر . والمراد من الصلاة والسلام عليه التأييد
والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب .

اللهم إني أسألك برحمتك التي ابتدأت بها الطائمين حتى قاموا أن تمن بها
على العاصين بمد مصيبتهم فإنك الحسن بادئاً وهائماً وأنا المسيء ومن شأن
الحسن إتمام إحسانه ومن شأن المسيء الإعتراف بعدوانه يا من أمهل وما أهمل
وستر حتى كأنه هفر أنت الغنى وأنا الفقير وأنت العزيز وأنا الحقير اللهم انظر
إلى نظر الرضا وأخى من ديوان أهل الجفا واثبتني في ديوان أهل الصفا
وارزقني على ما عهدت من حسن الوفا واغفر لي ولوالدي ولشايخي وإخواني
يا من تجاوز وهنا . اللهم من هلينا بتوبة تمحو بها كل جريمة واختم لنا بالحسن
وبلعنا المطالب والمآرب يا أرحم الراحمين واشمل في ذلك جميع أهلنا ومشايختنا
ومن له حق هلينا ومن دعا لنا بمثله وكل المسلمين وحسبنا الله ونعم الوكيل
ولاحول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين .

وهذا آخر ما يسر الله جمعه في هذه الرسالة والحمد لله رب العالمين وكان
القراغ من تسويده في الساعة الخامسة من يوم السبت الموافق ٢٢ اثنين وعشرين
من شهر ذى الحجة الحرام من سنة ١٣٨٩ هـ من هجرة سيد المرسلين عليه أفضل
الصلاة وأتم التسليم بقلم جامعہ الراجی من اللہ المغفرة والرضوان الفقير أحمد جابر
جبران عنى الله عنه وعافاه آمين .

محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
٥	تقديم
١٨	باب حد التصريف مع بيان الأصل والفرع
٢٢	فصل في بيان أبواب الثلاثي المجرد
٢٧	فصل في المزيد على الثلاثي
٣٢	باب الرباعي المجرد
٣٤	فصل في المزيد على الرباعي
٣٦	باب الوجوه التي اشتدت الحاجة إلى إخراجها من المصدر
٣٧	فصل في المصدر
٣٩	فصل في المصدر الميمي مع اسمي الزمان والمكان
٤٢	فصل في المصدر الميمي من غير الثلاثي
٤٣	فصل في بناء المرة من مصدر الثلاثي ومن الزائد عليه
٤٤	فصل في أبنية أسماء الآلة
٤٥	فصل في بناء الفعل الماضي المعلوم
٤٧	فصل في بناء الماضي المجهول - فصل في بناء المضارع المعلوم
٤٩	فصل في بناء المضارع المجهول - حكم لام المضارع
٥٠	فصل في بناء الأمر والنهي المأخوذين من المصدر
٥١	فصل في بناء أمر الحاضر
٥٢	باب أبنية اسم الفاعل
٥٣	فصل في تصريف أحمر وعطشان
٥٤	فصل في أبنية اسم المفعول من الثلاثي
٥٥	فصل في أوزان المبالغة
٥٥	باب في الأبواب التي لا يخرج عنها الصرف
٥٦	باب حد الفعل الصحيح وبيان تصريفه

الصفحة

الموضوع

٦٢	• • • • •	باب الفوائد
٦٣	• • • • •	فصل فى افتعل وحروف الاطباق
٦٤	• • • • •	فصل فى تعدية الفعل ولزومه
٦٧	• • • • •	فصل فى همزة أفعل
٦٨	• • • • •	فصل فى سين استفعل
٦٩	• • • • •	فصل فى حروف الزيادة - فصل فى حروف العلة وحكم الفعل معها
٧١	• • • • •	فصل فى المضاعف
٧٢	• • • • •	فصل فى المهموز
٧٣	• • • • •	باب المعتل والمضاعف والمهموز
٧٧	• • • • •	فصل فى المجهول من الماضى الأجوف
٧٨	• • • • •	فصل فى حكم لام الفعل من الناقص
٧٩	• • • • •	اسم الفاعل من الناقص
٨٠	• • • • •	فصل فى أبنية الفاعل والمفعول من الأجوف
٨١	• • • • •	فصل فى بناء المفعول من الناقص وما يذكر فيه من الادغام
٨٢	• • • • •	فصل فى أمر الغائب والحاضر والأجوف
٨٢	• • • • •	فصل فى بناء أمر الحاضر من الناقص وبناء المجهول منه
٨٣	• • • • •	فصل فى معتل المتال اذا كان بالواو
٨٤	• • • • •	باب الليف والمقرون والمفروق
٨٦	• • • • •	فصل فى مبحث المضاعف
٨٧	• • • • •	فصل فى حكم باب افعل اذا كان مضاعفا
٨٨	• • • • •	فصل فى مبحث المهموز

دار العلوم للطباعة
القاهرة ٨ ش حسين حجازى ت : ٣١٧٤٨

رقم الايداع بدار الكتب
١٩٧٦ - ٤٩٦٦

To: www.al-mostafa.com